التعليقُ الشرطيُّ بـ(النفي وحتى) ، وبـ(الطلب وحتى) في النصِّ القرآنيِّ: دراسةٌ تحليليةٌ

علي عبدالفتاح الحاج فرهود
جامعة بابل / كلية الدراسات القرانية
d_ali74@yahoo.com

الملخَّصُ

التعليقُ الشرطيُّ أسلوبٌ لغويٌّ بديعٌ يتجلَّى فيه البيانُ البليغُ عن أغراضٍ عندَ قائلِها ، يَعقِدُ فيه الربْطَ الدلاليَّ الوثيقَ بينَ رُكنَينِ تعبيريَّيْنِ رئيسَين هما: جملةُ الشرطِ ، وجملةُ الجوابِ. والرابطُ بينهما بذلكَ العَقدِ هو أداةُ الشرطِ. فنجِدُ أنَّ جملةَ الجوابِ لا تتحققُ إلا إذا تحققتْ جملةُ الشرطِ ، مما يَمنَحُ الكلامَ حركةً تَرابُطيةً تُظهِرُها دلالتُه العميقةُ بحسبِ بِنيتِه الظاهرة.

من هذا الفَهْمِ الحاصلِ عن علاقةِ الترابطِ الدلاليِّ بين تركيبَين لُغويَّيْنِ جاءت دراستُنا التحليليةُ التحقيقيةُ في هذا البحثِ ، فقرأنا – في ظلِّ الدعوةِ الإلهيةِ الكريمةِ إلى (تدبُّرِ آياتِ القرآنِ الكريمِ) – أَنَّ ثمةَ عَلاقةً ترابطيةً قائمةً على التعليقِ الشرطيِّ بينَ التركيبِ الواقعِ بعدَ (النفي) ، أو (الطَّلَب) ، والتركيبِ الواقعِ بعد (حتى) ، وهما مُنتَظِمانِ في نصٍّ واحدٍ ، وعبارةٍ مشتَرَكةٍ واحدةٍ ، يَعقِدُ بينهما – بهذا الربْطِ الشرطيِّ التعليقيِّ – مجموعُ الدلالةِ المتحدةِ من (النفي وحتى) ، أو من (الطَّلَبِ وحتى) ، كما تحصَّلت دلالةُ الحصرِ والتوكيدِ من اتحادِ (النفي وإلا) في تركيبٍ واحد.

وقد وضعنا لهذا البحثِ خطةً مُحكَمةً عرضنا في ضوئِها لأنماطِ هذا التعليقِ الشرطيِّ الخاصِّ المقرونِ دلاليًّا عنِ النظمِ القرآنيِّ الظاهر ، قائمةً على العرْضِ لصورةِ النمطِ ، وذِكْرِ مجموعةٍ من الشواهدِ القرآنيةِ الوافيةِ لها ، فالتحليلِ التفصيليِّ التفكيكيِّ والبنائيِّ لذلك الشاهد ، باستحضارِ ما اكتنزتهُ المصادرُ والمراجع.

وتجدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ النمطَ الوحيدَ لأُسلوبِ الشرطِ بـــ(النفي وحتى) ، أو بـــ(الطَّلَبِ وحتى) الذي عرضت له هذه الدراسةُ هو المرتَّبُ – تتابُعًا واجبًا لا تغييرَ له – على تركيبَينِ رئيسَين ، هما:

١–(الجواب المقدَّم) وهو النفي وجملته ، ثم الشرط المؤخَّر وهو (حتَّى) وجملتها.

٢–(الجواب المقدَّم) وهو الطلب وجملته ، ثم الشرط المؤخَّر وهو (حتَّى) وجملتها.

بالتقديمِ الواجبِ للجوابِ المقترنِ بـــ(النفي) ، أو بـــ(الطلب) لزومًا على الشرطِ المقترنِ لزومًا بـــ(حتَّى) الغائيةِ وهو مؤخَّرٌ وجوبًا ، وليس على الترتيبِ الذي تقومُ عليه الجملةُ الشرطيةُ المعروفةُ ذاتُ الأداةِ الرابطةِ من مجيءِ: (أداة الشرط) ، فـــ(الشرط) ، فـــ(الجواب) المستقبلي.

إنَّ التعليقَ بهذا النظمِ الجديدِ قائمٌ على الدلالةِ الحقيقيةِ للشرطِ ؛ فلا يأتي به الشرطُ المجازيُّ أوِ الشَّكليُّ ، وهو أُسلوبٌ شرطيٌّ تكامليٌّ لا يمكِنُ أنْ يُحذَفَ من أجزائِه رُكنٌ ، أي لا يُمكِنُ الاكتفاءُ بجزءٍ منه دونَ أجزاءٍ أُخرى ، فيجِبُ ذِكْرُ الجوابِ المقدَّمِ المسبوقِ بـــ(النفي) ، أو بـــ(الطلب) ، ويجِبُ ذِكْرُ الشرطِ المؤخَّرِ المسبوقِ بـــ(حتى).

يُمثِّلُ هذا البحثُ استنتاجًا جديدًا لم يُتوصَّلْ إليه بالتفصيلِ المعروضِ له فيه ؛ لذا إنه يأتي بإثراءٍ معرفيٍّ سيفيدُ منه الدارسون والباحثون في لغةِ القرآن ، وفي إعجازه الأُسلوبيِّ الدلالي.

الكلمات المفتاحية:التعليق ، الشرطي ، أسلوب ، الشرط ، النص القرآني ، القرآن الكريم ، لغة القرآن ، النحو القرآني ، دراسة تحليلية ، الأنماط ، الأُسلوب ، الإعجاز البياني ، التركيب الشرطي ، نظْم القرآن ، النفي وحتى ، الطلب وحتى، الربط والارتباط ، اللغة العربية النحو العربي.

ميدان البحث:لغة القرآن / والنحو القرآني / والدلالة القرآنية / والنحو العربي / وأساليب التعبير القرآني / والبيان القرآني.

الأقسام المستفيدة:اللغة العربية / علوم القرآن / التفسير / لغة القرآن / الفكر والعقيدة

Abstract

Conditional comments is a linguist style the eloquent statement reflected for purposes of its speaker, the semantic link closely held between the two main pillars: inter condition and inter answer. The link between them is the requirement that the contract tool. We find that among the answer can only be achieved if the clause condition achieved, giving speech associative movement shown by the deep significance according to the structure of the phenomenon.

From this understanding of the Quranic texts in our investigative analytical study came in this research, to prove that there is a correlation based on the conditional suspension of a meeting between the emerging structure (exile, and verb to be exiled), installation after the fact (even). They uniformed in a single text, and is a common one, is held between them - this conditional linkage - Total United significance of (proof and even), and obtained an indication limited to the assertion of the Union (exile and only) in a single installation.

We have developed for this search. We put a plan in the light of the pictures pattern this comment with your reading condition for Quranic systems apparent, based on the evidence contained Quranic said to her, adequately detailed to her, invoking what sources and references have.

It should be noted that the only pattern to condition style here is a meeting (of proof and even), or Meeting (verb compound ,verb to be and even), who offered him this study. It is a technique salary - sequence duty not change him - the installation of a single head is:

Keywords: suspension, cop, style, condition, text the Qur'an, the Qur'an, the language of the Koran, as the Qur'an, analytical study, patterns, style, miracles chart, installation cop, Koran systems, exile and even, demand and even, linkage and association, the Arabic language Arabic grammar.

المقدمة:الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين، الآخذِ بيدِ الباحثينَ نحوَ نعيمِ التدبُّرِ الرصين ، والصلاةُ والسلامُ على خيرِ خلْقِه أجمعين محمدٍ وآلِه الطيبين الطاهرينَ ، وصحبِه المنتجَبين ، المبلِّغِ رسالةَ ربِّه ، وهو عليها مؤتَمَنٌ أمين. وبعدُ:

فإنَّ الدعوةَ الإلهيةَ المبسوطةَ – عَرْضًا سخيًّا لتدبُّرِ النصِّ القرآنيِّ ، واستكناهِ دلالاتِ ظاهرِ نظمِه الباطنيةِ – في قولِه تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[محمد/٢٤] ، وفي قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر/ ١٧] ، تستدعي التأملَ العميقَ في ذلكَ النظْمِ المعجزِ استظهارًا لما ينطوي عليه كلُّ تعبيرٍ فيه من أساليبَ بيانيةٍ معروفةٍ بتراكيبَ وأدواتٍ خاصةٍ بها ، أو هي (خَفِـيَّـةٌ) لمَّا يُتذَوَّقْ عنها شيءٌ بعدُ ؛ لأنها أساليبُ لم تُعرَفْ – أساسًا – إلا بأدواتٍ وتراكيبَ ينتظِمُها غيرُها من الاستعمالاتِ ، والتكويناتِ اللغويةِ.

وإذا استعرضنا مجملَ الدراساتِ اللغويةِ القرآنيةِ القديمةِ والحديثةِ ، وتفرعاتِها ، وما نشأ عنها من بحوثٍ تفصيليةٍ ، تحصَّل لنا أنَّ النصَّ القرآنيَّ ما يزالُ زاخرًا بما لم يُكشَفْ ، ولم يُدرَسْ ، ولم يُسبَرْ غورُه بعدُ ، مما لا تنقضي معجزتُه ، إذ لم يتحققْ بسْطُ القولِ الفصْلِ في تبيينِ دلالاتِه البيانيةِ عن روعةِ نظمِه وعظمةِ إيحاءاتِه إلى الآن. ولا غروَ في ذلك ! فهو كلام اللهِ (عزَّ وجلَّ). وأنَّى بالمخلوقِ أنْ يُحيطَ بكلامِ خالقِه ، وبمرادِه ، وبدلالاتِه. فالقرآنُ الكريمُ ((يمثِّلُ ... واقعًا لغويًّا فريدًا ... قد توافرت له من وسائلِ الحفظِ ، وطُرُقِ التوثيقِ ما لم يتوافرْ لأيِّ نصٍّ آخرَ ، دينيٍّ كان أو غيرَ دينيٍّ. و ... قد اجتمعت فيه كلُّ مظاهرِ الأداءِ الفني والبلاغي ، واحتوى من وسائلِ التأثيرِ ، وأسرارِ التعبيرِ ما لا يتطاولُ إليه أيُّ عملٍ سابقٍ ، أو لاحق))[١].

ومن بواعثِ تلك الدعوةِ الإلهيةِ السخيةِ ، ومن الاستئناسِ بأنَّ النظمَ القرآنيَّ تجدُّديٌّ في إيحاءاتِه ودلالاتِه، وبأنه لم يقطَعِ السبيلَ إلى الديمومةِ في البحثِ فيه قولٌ فصْلٌ حكيمٌ شاملٌ ، كان بحثُنا هذا (التعليقُ الشرطيُّ بـــ(النفي وحتَّى) ، وبـــ(الطلبِ وحتَّى) في النصِّ القرآنيِّ: دراسةٌ تحليليةٌ) الذي سنأتي إلى العرْضِ له – بعد هذه المقدمة – بتمهيدٍ ، وثلاثةِ مباحثَ ، وخلاصةٍ بالنتائج ، مستعينين بفضلِ اللهِ تعالى ، وتوفيقِه.

تمهيد:

أُسلوبُ الشرط: انمازتْ لغةُ القرآنِ بخاصةٍ ، واللغةُ العربيةُ بعامةٍ بأساليبَ قوليةٍ نظْميةٍ تُفصِحُ عنِ المُرادِ الظاهرِ بحسبِ التلقي الأوليِّ للمخاطَبِ ، وعنِ المرادِ الباطنيِّ بحسبِ التلقي الإيحائيِّ الآخرِ للمخاطَبِ على وفقِ تدبُّرِه ، وتأملِه ، وفهمِه ، وتحليلِه في ظلِّ الأسلوبِ المنتظِمِ ذلكَ القولَ. ومن بينِها (أسلوبُ الشرط)[٢]. والأسلوبُ هو ((الضَّرْبُ من النظْمِ ، والطريقةُ فيه))[٣]. فهو مصطلحٌ يُشيرُ ((إلى الألفاظِ وطريقةِ ترتيبِها ... أو المعاني وطريقةِ سردِها. [وقد يُشيرُ] إلى نوعٍ من التميُّزِ))[٤]في النظمِ ، والأداءِ ، والتعبيرِ. فالنظمُ متحصَّلٌ عليه من تعلقِ بعضِ الألفاظِ ببعضِها نحويًّا ، والطريقةُ هي الآليةُ ((الفنيةُ التي تمنحُ التركيبَ طاقةً جماليةً لأداءِ المعاني))[٥] ؛ فيكونُ المعروضُ بين يدَيِ السامعِ ، أوِ القارئِ مما يُعبِّرُ عنِ الغرضِ المُرادِ.

إنَّ لأسلوبِ الشرْطِ في القرآنِ الكريمِ[٦] ، وفي اللغةِ العربيةِ حظًّا كبيرًا في الاستعمالِ ، والوردِ. وهو أسلوبٌ قائمٌ على ميدانَـــين دلاليَّيْن رئيسَين هما[٧]:

١- **التعليقُ الحقيقيُّ:**وهو الاستعمالُ الغالبُ الذي يقومُ على العلاقةِ الشرطيةِ الفعليةِ التي ذهب إليها اللغويون والنحويون في الشرطِ من أنه ((وقوعُ الشيءِ لوقوعِ غيرِه))[٨] ، وأنه ((تعليقُ حصولِ مضمونِ جملةٍ هي

---

(1) لغة القرآن: دراسة توثيقية فنية ، د. أحمد مختار عمر ٧.

(2) ينظر في مصطلحِ (أسلوب الشرط) : في النحو العربي: نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ٣٠٧ ، والتراكيب اللغوية ، د. هادي نهر ١٧٥، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي٤:٤٥ ، وأسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم ، صبحي عمر شو ٩.

(3) دلائل الإعجاز ، عبدالقاهر الجرجاني ، تح : د. محمد التنجي ٤٦٨-٤٦٩. ويُنظر: فصول في بلاغة القرآن الكريم ، د. حميد آدم ثويني ٧٥.

(4) مدخل إلى علم الأسلوب ، شكري محمد عياد ١٣-١٤.

(5) تركيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة ، كريم حمزة ٧. (رسالة ماجستير مخطوطة أشرف عليها الدكتور علي عبدالفتاح) جامعة بابل/ كلية التربية/٢٠١٠. وينظر: دلائلُ الإعجاز ٥٥ و٨٧ ، والأسلوب ، أحمد الشايب ٤٤-٤٩.

(6) وردت الجملةُ الشرطيةُ (المعروفةُ) في القرآنِ الكريمِ في (١٣٧٩) ألفٍ وثلاثمئةٍ وتسعةٍ وسبعين موضعًا. ينظَرُ: الشرطُ في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية ، عبدالسلام المسدي ، ومحمد الهادي الطرابلسي ٣٠-٣١، وفي النص القرآني وأساليب تعبيره ، د. زهير غازي زاهد ١٦٨. ووردت بما أثبتناه في هذا البحث بتركيب (النفي وحتى) ، و(الطلب وحتى) في (٤٩) تسعةٍ وأربعين موضعًا في القرآن الكريم، باستثناءِ تركيب الشرط بـــ(مازال وحتى) وأخواتها الوارد في

(٧) سبعةِ مواضعَ في النص القرآني. فقد أفردنا له بحثًا مستقلاً لأنه يدلُّ على التعليقِ الشرطيِّ بـــ(الإثباتِ المتحصَّل عن (نفي النفي) وحتى) ، وليس بـــ(النفي وحتى).

(٨) ينظرُ في (دلالة الشرط) : دلائل الإعجاز ١٨٩ ، وفي النحو العربي: نقد وتوجيه ٢٢٦.

جملةُ جوابِ الشرطِ بحصولِ مضمونِ جملةٍ أخرى هي جملةُ الشرط))[٩]. نحوُ قولِه تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾[محمد/٧] . فنصرُ اللهِ الذين آمنوا ، وتثبيتُه أقدامَهم مرهونٌ بنصْرِهم همْ أنفسِهم اللهَ تعالى بالامتثالِ لأوامرِه ، والانتهاءِ عما حذَّر منه ، ومتعلِّقٌ عليه ، ومحتَمَلٌ وقوعُه جوابًا ، بوقوعِ ذلك شرطًا.

٢- **التعليقُ المجازيُّ** ، **أو (الشَّكليُّ)** :وهو الاستعمالُ الأقلُّ الواردُ في مطالبَ دلاليةٍ خاصةٍ ، نحوُ قولِه تعالى:﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبادُكَ ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾ [المائدة/ ١١٨]. فلا تعليقَ حقيقيًّا هنا ، ولا شرْطَ قائمًا على الاحتماليةِ في النصِّ. إذ إنَّ قومَ النبيِّ عيسى (عليهِ السلامُ) هم عبادٌ للهِ تعالى عذَّبهم أو لم يعذِّبْهم. فلا يمكنُ أنْ يكونوا عبادًا للهِ شرْطَ (تعذيبِهم) ، وألاَّ يكونوا كذلك شرْطَ (عدم تعذيبِهم). والأمرُ نفسُه جارٍ في المقطعِ الشرطيِّ الشكليِّ (المجازي) الآخرِ في الآيةِ الكريمةِ ؛ فكونُ اللهِ تعالى عزيزًا حكيمًا غيرُ متوقفٍ على غُفرانه لقومِ النبيِّ عيسى (عليه السلامُ) ، بل هو (العزيزُ الحكيمُ) بلا قيدٍ أو شرط. أي أنَّ قولَه تعالى: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبادُكَ﴾ ، وقولَه تعالى: ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾ لا تعليقَ ولا احتمالَ فيه ، فلا شرْطَ حقيقيًّا فيه. بل هو – واللهُ أعلمُ – نظمٌ بالشرطِ المجازيِّ الشكليِّ قد خرج عن أصل الوضع اللغوي في سِنْخِ الشرطِ إلى معنى بيانيٍ آخر ، على نحوِ ما تخرجُ إليه أساليبُ (الأمر ، والنهي ، والاستفهام) عن أصلِ معناها التي وضعت له ؛ فهو نظمٌ بالشرطِ المجازي الشكليِّ يُرادُ به عمقٌ دلاليٌّ تقريريٌّ إيمانيٌّ عن النبي عيسى (عليه السلامُ) قائمٌ على تأكيدِ أنَّ اللهَ تعالى (غنيٌّ عن العالمين ، وبيدِه العفوُ عنهم والغفرانُ لهم).

وهذا ما يتجلَّى بوضوحٍ في الاستعمالِ القرآنيِّ ، إذ إنَّ للبيانِ القرآنيِّ أثرًا في توجيهِ المرادِ عن أسلوبِ الشرطِ بنظْمِه المعروفِ المقطوعِ به ، والمقعَّدِ له عند أهلِ اللغةِ والنحو من توافرٍ لعناصرِ التركيبِ الشرطيِّ الرئيسةِ التي تؤلِّفُه ، وهي: (أداةُ الشرطِ ، وجملةُ الشرطِ ، وجملةُ جوابِ الشرط) ، وما يتفرعُ عن هذا النظمِ الرئيسِ من تراكيبَ كثيرةٍ ومتنوعةٍ تقومُ على التقديمِ والتأخيرِ ، والذكرِ والاكتفاءِ ، وتغيُّرِ الفعْلِ الذي يتصدَّرُ التعليقَ (شرْطًا وجوابًا). وسوى ذلك مما عُرِفت به نصوصُ (اللغةِ العربيةِ) المقدَّسةُ (القرآن الكريم) ، وسواها من توظيفاتٍ بيانيةٍ لهذا الأسلوب. يتوقَّدُ عنها الإعجازُ البيانيُّ وهي في النصِّ القرآنيِّ وتتجلى عنها روعةُ الإيحاءِ وهي في النصوصِ البليغةِ تدرُّجًا من الأعلى إلى الأدنى.

وجديرٌ بالذكرِ أنَّ (أسلوبَ الشرطِ) نظْمٌ دلاليٌّ جمْعِيٌّ بمورِدٍ واحدٍ يُفهَمُ بجزأيه المترابطَين (الشرط ، والجواب) ؛ لأنَّ ((الفائدةَ لا تتمُّ إلا باجتماعِ ... الشرطِ والجواب))[١٠]. إذ إنَّ ((الشرطَ من دونِ الجزاءِ والجزاءَ من دونِ الشرطِ لا يفيدُ))[١١]. فهما – إذًا – بمنزلةِ جملةٍ واحدة[١٢] ، لها ركنان رئيسان يتحققُ الآخَرُ

---

(٩) المقتضب ، أبو العباس المبرد ، تح: محمد عبدالخالق عضيمة ٢:٤٥.

(١٠) شرح كتاب الحدود في النحو ، الفاكهي ، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري ٢٧٥. وينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش ٨:٨٢ ، الكليات ، الكفوي ، مقابلة: د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ٢٥٥ ، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمدعلي التهانوي ، تح: د. علي دحروج ١:١٠١٣ ، والتهذيب الوسيطُ في النحو ، الصنعاني ٢٩٢ ، وفي التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر ، د. مالك المطلبي ١٣ ، والجملة الشرطية عند النحاة العرب ، د. إبراهيم الشمسان ٧٥-٧٩ ، والشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية ١٥-٢٣.

(١١) تركيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة ١٠.

(١٢) المقتصد في شرح الإيضاح ، عبدالقاهر الجرجاني ، تح: د. كاظم بحر المرجان ١:٢٧٨.

(١٣) ينظر: الكتاب ، سيبويه ، تح: د. عبدالسلام محمد هارون ١:٢٥٩ ، والأصول في النحو ، أبوبكر ابن سهل السراج ، تح: د.عبدالحسين الفتلي ٢:١٥٨ ، وأسرار البلاغة ، عبدالقاهر الجرجاني ، تح: هـ .ريتر ١١١ ، والبسيط في شرح الكافية ، الاستراباذي ٢:٦٤٧ ، والبرهان في علوم القرآن ، الزركشي ٢:٣٥١ ، والأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي ، تح: د. فايز ترحيني ٢:٣٠٠ ، والبحث النحوي عند الأصوليين ، مصطفى جمال الدين ٢٥٧ ، وجملة

منهما (وهو الجوابُ) بتحققِ أولِهما (وهو الشرطُ) بوشيجةِ الارتباطِ ، والربطِ الجمْعيِّ ضمن سياقٍ واحدٍ ، وأسلوبٍ متحدٍ يبينُ أنَّ للجملةِ الشرطيَّةِ كلِّها ((خصوصيةً تركيبيةً دلاليةً تتميزُ بها))[١٣].

ومما يقومُ على أصلِ هذا الربطِ ، والارتباطِ الجمعيِّ ، وعلى أسِّ التعليقِ الشرْطيِّ – إذ لا يتحققُ جزءٌ منه (وهو الجوابُ) إلا بتحققِ جزءٍ أساسٍ هو الشرطُ يسبقُه وقوعًا – ما جاء به بحثنا هذا بالعرْضِ والتحليلِ الدلاليِّ لِما هو واردٌ في القرآنِ الكريم. وهو (أسلوبُ التعليقِ الشرطيِّ بـــ(النفي وحتَّى) ، وبـــ(الطلبِ وحتَّى).

وهو أسلوبٌ قائمٌ على التعليقِ الشرطيِّ الخالي من عواملِ الشرطِ المعروفة ، له نظمُه الخاصُّ المتحققُ بأدواتٍ لازمةٍ تربطُ بين الشرطِ ، والجزاءِ.

إنَّ لمكوِّناتِ التركيبِ ، أوِ الجملةِ الواحدةِ ، أو مجموعةِ الجُملِ ائتلافًا ((يجري وفْقَ ظاهرتَين تركيبيَّتَين هما: الارتباطُ ، والربطُ. والمقصودُ بـــ(الارتباطِ) نشوءُ عَلاقةٍ نحويةٍ سياقيةٍ وثيقةٍ بين معنيَيْنِ [من] دونِ واسطةٍ لفظيةٍ. فهي أشبهُ بعَلاقةِ الشيءِ بنفسِه. والمقصودُ بـــ(الرَّبْطِ) اصطناعُ عَلاقةٍ نحويةٍ سياقيةٍ بين معنيَيْنِ باستعمالِ واسطةٍ تتمثَّلُ في أداةٍ رابطةٍ تدُلُّ على تلكَ العَلاقةِ ، أو ضميرٍ بارزٍ عائدٍ. وتلجأُ العربيةُ إلى (الربطِ) إما لأمْنِ اللبسِ في فهمِ الانفصالِ بين المعنيَيْنِ ، وإما لأمْنِ اللبسِ في فَهمِ الارتباطِ بين المعنيَيْنِ. فـــ(الرَّبْطُ) هو الحَلَقةُ الوُسطى بين (الارتباط) ، و(الانفصال)))[١٤].

إنَّ أُسلوبَ الشرط الخاصِّ – هنا – هو قَيدٌ تعليقيٌّ احتماليٌّ قائمٌ على تركيبَينِ رئيسَين ، هما:

١– النفي وجملته ، ثم (حتَّى) وجملتها.

٢– الطلب وجملته ، ثم (حتَّى) وجملتها.

وهو أسلوبٌ تكامليٌّ لا يمكِنُ أنْ يُحذَفَ من أجزائِه رُكنٌ ، قائمٌ على ترتيبٍ نظْميٍّ خاصٍّ واحدٍ لا تغييرَ له، يباينُ الترتيبَ الشرطيَّ التعليقيَّ الاعتياديِّ المعروفَ القائمَ على (أداة الشرط ، وجملة الشرط ، وجملة الجواب) – عندَ الذِّكرِ الكاملِ لها – من حيثُ أنَّ أسلوبَ الشرطِ بـــ(النفي وحتَّى) ، وبـــ(الطلب وحتَّى) يكونُ ترتيبُ أجزاءِ نظْمِه واجبًا على النحوِ الآتي:

النفي ⟵ (الجواب) المستقبلي⟵ (حتَّى) ⟵ (الشرط).

الطلب ⟵ (الجواب) المستقبلي ⟵(حتَّى) ⟵ (الشرط).

بالتقديمِ الواجبِ للجوابِ المقترنِ بـــ(النفي) ، أو بـــ(الطلب) لزومًا ، على الشرطِ المقترنِ لزومًا بـــ(حتَّى) الغائيةِ ، وهو مؤخَّرٌ وجوبًا (في انتظامِ مكوِّناتِ أُسلوبِ التعليقِ الشرطيِّ دلاليًّا هنا. فلا تقديمُ الجوابِ على الشرطِ ، ولا سَبْقُ (النفي) فعلَ الجوابِ ، أو سبْقُ (حتى) فعلَ الشرطِ لهذا الأُسلوبِ بواجبٍ أو لازمٍ في سواه. وإنما استنتجنا هذا الوجوبَ واللزومَ ؛ لأنَّ دَلالةَ التعليقِ تقتضيه في هذا الأُسلوب) – وهو ترتيبٌ يدُلُّ على العنايةِ والاهتمامِ بالجزءِ المقدَّمِ ، وعلى توكيدِ مضمونِ الكلامِ[١٥] – وليس على الترتيبِ الذي تقومُ عليه الجملةُ الشرطيةُ ذاتُ الأداةِ الرابطةِ من مجيءِ:

(أداة الشرط) ⟵فـ(الشرط) ⟵فـ(الجواب) المستقبلي.

الشرط عند النحاة والأصوليين العرب ، د. مازن الوعر ١٥ ، والشرط في القرآن ، عبدالعزيز علي صالح المعيبد ٥٩ (رسالة ماجستير) ، وتطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين ، د. صالح الظالمي ٢٢١.

(13) البحث الدلالي عند المفسرين ، د. زينب عبدالحسين السلطاني ٣٥٣. ويُنظَرُ: الدلالة في النحو العربي ، د. كريم حسين ناصح.

(14) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، د. مصطفى حميدة ١. قال: (يجري وفقَ) والصحيح (يجري على وفقِ).

(15) ينظر: مُعطيات التوكيد الدلالية: دراسة تحليلية في سورة يوسف ، د. علي عبدالفتاح الحاج فرهود ٢٦.

في صورتِها ذاتِ الترتيبِ الاعتيادي ، علاوةً على مجيئِها بصورٍ أخرى بترتيبٍ آخرَ يقعُ فيه التقديمُ والتأخيرُ بين أركانِها الثلاثةِ الرئيسةِ (أداة الشرط) ، و(جملة الشرط) ، و(جملة الجواب) ، أو يقعُ فيها (الذكر) ، و(الاكتفاء)[١٦] ، أو يقعُ فيها التلاقي مع (القسم وجوابِه) بحسبِ الضوابطِ النحويةِ المنظِّمةِ هذا التلاقيَ في سياقٍ واستعمالٍ واحد.

إنَّ وجوبَ تقديمِ الجوابِ على الشرطِ في تركيبِ (أسلوب الشرطِ) بـــ(النفي أوِ الطلبِ) و(حتَّى) ناتجٌ عن استقامةِ المعنى بهذا الترتيب ، ولا يجوزُ الترتيبُ المماثلُ لتركيبِ (أُسلوب الشرط) الاعتياديِّ المعروفِ لاضطرابِ المعنى. نحو (لن أتكلَّمَ حتَّى يُنهِيَ صديقي حديثَه) الذي يُقرأُ عنه التعليقُ الشرطيُّ (أتكلَّمُ إن يُنْـــهِ صديقي حديثَه) ، أو (أتكلَّمُ إن أنهَى صديقي حديثَه). أي بتقديمِ الجوابِ (لن أتكلَّمَ) على الشرطِ (حتَّى يُنهِيَ صديقي حديثَه) مما هو لازمٌ تركيبيٌّ ، فتصير (لن أتكلَّم حتَّى يُنهِيَ صديقِي حديثَه). ولا يصحُّ أنْ نقولَ: (حتَّى يُنهِيَ صديقي حديثَه لن أتكلَّمَ) ، لأنَّ المعنى – هنا – لا يستقيمُ للتعليقِ ، ولا للربطِ الشرطيِّ ، ويُمكِنُ قراءةُ معنى هذا القولِ بالتعليلِ فقط ، أي: (كي يُنهِيَ صديقي حديثَه لن أتكلَّمَ).

إنَّ أسلوبَ الشرطِ بـــ(النفي وحتَّى) ، وبـــ(الطلب وحتَّى) لا يكونُ إلا تعليقيًّا حقيقيًّا. فليس فيه ورودٌ للتعليقِ المجازيِّ ، أو الشرط الشَّكْلي الذي يأتي عليه (أسلوبُ الشرطِ المعروفِ بالأداةِ والشرطِ والجواب) الذي بيَّناه بالشاهدِ القرآنيِّ في أولِ البحث[١٧]. وإنَّ أسلوبَ الشرطِ بـــ(النفي وحتَّى) ، وبـــ(الطلب وحتَّى) لا يلتقي بـــ(القسم وجوابه) في ورودٍ تعليقيٍّ شرطيٍّ ، ولا يُكتفَى فيه إلا عن (أداةِ الشرط). فـــ(النفيُ أوِ الطلَبُ) وما بعده (وهو الجوابُ) دلاليًّا ، و(حتَّى) وما بعدها (وهو الشرطُ) دلاليًّا يَلزمُ ذكرُهما ، ويستحيلُ التعليقُ بغيرِ أحدِهما ، أو بغيرِهما.

ولنا أنْ نُؤكِّدَ أنَّ الأداةَ الرئيسةَ في هذا النظْمِ الشَّرطيِّ التعليقيِّ هي (حتَّى) المـــسبوقةُ بـــــ(النفـــي) ، أو بـــ(الطَّلَب) ، فهي تُمثِّلُ الرابطَ ونقطةَ الارتكازِ في هذا الإطار ، والتي تستمدُّ تفاضلَها الـــشرطي والحِجـــاجِيِّ من الاستثمارِ السياقي ، وأنَّ دلالةَ التعليقِ الشرطيِّ – المدروسة في هذا البحـــثِ – متحـــصِّلةٌ مـــن العلاقـــةِ الارتباطيةِ المعقودةِ بين (النفي وحتى) ، أو بين (الطَّلَب وحتى) ، فصارا بها قُطبَين متلازِمَين لازمَـــين لِمـــا يليهما ، كما تحصَّلت دلالةُ الحصرِ والتوكيدِ من اتحادِ (النفي وإلا) في تركيبٍ واحد.

وسنأتي في المبحثين الأول والثاني – إن شاء اللهُ تعالى – إلى العرْضِ التحليليِّ المؤكِّدِ هذا الاستعمالَ الأسلوبيَّ البديعَ القائمَ على التعليقِ والاحتمالِ والشرط ، في ظلالِ الشواهدِ القرآنيةِ الوافية.

المبحث الأول/ أسلوبُ الشرط بـــ(النفي وحتى)

النفيُ: حدُّه في الاصطلاحِ اللغويِّ أنه ((أسلوبٌ لُغويٌّ تُحدِّدُه مناسباتُ القَوْلِ. وهو أسلوبُ نقْضٍ وإنكارٍ يُستخدَمُ لدفعِ ما يتردَّدُ في ذهنِ المُخاطَبِ))[١٨]. فهو بسبْقِه الجملةَ يعني ((نفيَ الإسنادِ وإبطالِه))[١٩] ، وبسبْقِه العبارةَ والتركيبَ يعني عدمَ تحققِ معنيَيْهما. وتكونُ (الجملةُ ، والعبارةُ ، والتركيبُ) منفيةً شرْطَ سبقِها بما يدلُّ على النفيِ لفظًا ، أو ضمنًا.

حتَّى: هي حرفٌ غيرُ مختصٍّ بالاسمِ فقط مثلَ حرف الجر (مِنْ) ، ولا بالفعلِ مثلَ حرفِ الجزمِ (لم) ، إذ يليهِ الاسمُ ، كما في قولِه تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر/٥] ، ويليهِ الفعلُ ، كما في قولِه تعالى: ﴿وَلَا

(16) يُنظَر لمفهوم (الاكتفاء) وتطبيقه القرآني النحوي: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية: دراسة نقدية للحذف والتقدير ، د. علي عبدالفتاح (المقدمة).

(17) يُنظَر: (التمهيد: الشرط الشكلي) من هذا البحث.

(18) في النحو العربي: نقد وتوجيه ٢٤٦. وينظرُ: الجملةُ الخبريةُ في نهجِ البلاغة: دراسةٌ نحوية ، د. علي عبدالفتاح ٢١٣.

(19) في النحو العربي: قواعد وتطبيق ، د. مهدي المخزومي ١٥٦. وينظر: نحو المعاني ، د. أحمد عبدالستار الجواري ١٢٥.

﴿تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة/٢٣٥]. ولـــ(حتَّى) دلالةٌ مع كل منهما ، بأحوالٍ متفرعةٍ ، أوفت العرْضَ لها بالتفصيلِ كتبُ اللغةِ والنحوِ[٢٠]. وما يعنينا – هنا – هو استعمالُها الفعْليُّ ، إذ ((ينتصبُ الفعلُ بعدها [وله] معنيان: فتارةً تكونُ بمعنى (كَيْ) ، وذلك إذا كان ما قبلَها علَّةً لِمَا بعدَها ، نحوُ (أَسْلِمْ حتَّى تَدخُلَ الجنةَ) ، وتارةً تكون بمعنى (إلى) ، وذلك إذا كان ما بعدَها غايةً لِمَا قبلَها ، كقولِه تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه/٩١] ، وكقولِكَ: (لأَسِيْرَنَّ حتَّى تَطلُعَ الشمسُ). وقد تصلُحُ للمعنيين معًا ، كقولِه تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات/ ٩]))[٢١].

والدلالةُ المقصودةُ لـــ(حتَّى) التي يقومُ عليها بحثُنا هذا هي (الغائية) القائمةُ فيها عندما يكونُ ما بعدَها سببًا لتحقيقِ ما قبلَها ، أي وهي تدلُّ على معنى (إلى أَنْ) ، وليست الدالةَ على أنَّ ما قبلَها علَّةٌ لِمَا بعدَها ؛ لنقرأَ – عن استنباطِنا دلالتَها الشرطيةَ بما يجبُ معها ، وفي صورِ جملِها – أنَّ دلالةَ التعليقِ في تركيبِها قائمةٌ على وظيفةِ ربطِها لـــ((أنْ يَتَّصلَ ما بعدَها بما قَبْلَها))[٢٢] فيكونَ شرطًا لوقوعِه فقولُنا: (ما أخرجُ حتَّى أجمعَ أمتعتي) قائمٌ على الغائيةِ المقروءةِ في (ما أخرجُ إلى أنْ أجمعَ أمتعتي) ، من أنَّ (جمع الأمتعة) سببٌ وشرطٌ للغايةِ والنتيجةِ المطلوبةِ ، وهي (الخروج) ، بدلالةٍ عميقةٍ تَنتظِمُ في استعمالاتٍ هي: (أخرجُ إنْ جمعتُ أمتعتي) ، أو (إنْ جمعتُ أمتعتي خرجتُ) ، أو (إنْ أجمعْ أمتعتي أخرُجْ). فما بعدها مُسبِّبٌ لما قبلها ، وشرطٌ له. ولا يقومُ على معنى (كي) التعليلية ، بدلالةِ (ما أخرجُ كي أجمعَ أمتعتي). فهنا لا يكونُ المعنى شرطيًّا تعليقيًّا ، بل تعليليًّا صِرفًا يتحصَّلُ عنه أنَّ عدمَ الخروج علةٌ لجمعِ الأمتعةِ. وهنا يكونُ ما قبلها مُسبّبًا لما بعدها بعلاقةِ العلةِ ، لا بعلاقةِ الشرط.

لقد قُصِد فيما مرَّ إلى تبيينِ الدلالةِ التعليقيةِ لـــ(حتَّى) ضمن تركيبِها الخاصِّ ، وهي مسبوقةٌ بـــ(النفي) أو (الطلب) – كما سنأتي على العرْضِ التفصيليِّ له فيما بعدُ – أما دلالتُها الزمنيةُ في هذا التركيبِ فهي مطابقةٌ للمرادِ بالتعليقِ الشرطيِّ القائمِ على (الزمن المستقبل). قال ابنُ هشامٍ: ((ولا ينتصبُ الفعلُ بعدَ (حتَّى) إلا إذا كان مستقبَلاً. ثم إنْ كانَ استقبالُه بالنظرِ الى زمَنِ التكلُّمِ فالنصبُ واجبٌ ، نحوَ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾[طه/٩١] ، وإنْ كانَ بالنسبةِ الى ما قبلَها خاصةً فالوجهانِ، نحوَ ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[البقرة/٢١٤] الآية ؛ فإنَّ قولَهم إنَّمَا هو مستقبلٌ بالنظرِ الى الزِّلزالِ ، لا بالنظرِ الى زمَنِ قَصِّ ذلك علينا))[٢٣].

إذًا ، قدِ استوفَى تركيبُ (النفي ، وحتَّى)، و(الطلب وحتَّى) ما يتحققُ في الشرطِ من تعليقٍ. وهذا استنتاجُنا – بفضلِ اللهِ تعالى– الذي لم نُسبَقْ إليه من دراسةٍ في دلالةِ التعليقِ كـــ(أسلوبٍ للشرط)، في كلِّ ما اطلعنا عليه ، وفي كلِّ مصنَّفٍ في نحو اللغةِ العربيةِ ، أو تفسيرٍ لمواضعِ (حتَّى) في الموارِدِ القرآنيةِ.

وتجدُرُ الإشارةُ – هنا – إلى أنَّ تآلُفَ (النفي أو الطلبِ) و(حتَّى) في هذا النظمِ ذي الدلالةِ التعليقيةِ الشرطية لازمٌ كتآلُفِ (النفي) و(إلا) في دلالةِ التوكيدِ على الحصرِ ، والقصرِ. فكما أنَّ (النفي) في الحصر لم يعُد نفيًا مستقلاً ، بل يُرادُ به الإثباتُ بقرينةِ (إلا) ، كذلك (النفيُ) ، أو (الطلبُ) هنا لا يكونُ كلٌّ منهما مستقلاً، بل يُرادُ به التعليقُ بقرينةِ (حتَّى).

---

(20) ينظر مثلا: أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، تح: محمد بهجة البيطار ١: ٢٤٠ ، والجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم ، تح: د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ٥٤٢–٥٥٨٠

(21) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد ٦٦.

(22) معجم القواعد العربية ، الشيخ عبدالغني الدقر ٧: ٢٢.

(23) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تح: مازن المبارك ، ومحمدعلي حمدالله ١: ٤٧.

أنماطُ الاستعمالِ القرآنيِّ لأسلوب الشرط بـــ(النفي وحتى) :

سنعرِضُ لها – بفضْلِ اللهِ تعالى – بحسبِ عددِ ورودِ (صورِ نظمِها) في السورِ والآياتِ القرآنية على النحوِ الآتي:

١- النفيُ بـــ(لن) ⟵ فعلُ الجوابِ المقدَّمِ (مضارعٌ) ⟵ حتَّى ⟵ فعْلُ الشرطِ (مضارعٌ):

ورد هذا التركيبُ الشرطيُّ في (٨) ثمانيةِ مواضعَ في القرآنِ الكريمِ[٢٤] ، **منها قولُه تعالى:﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يا مُوسى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حتَّى نَرى اللّه جَهْرَةً فَأَخَذَتكُمُ الصاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرونَ﴾** [البقرة/٥٥].

انتظمَ هذا النصُّ القرآنيُّ الكريمُ حِوارًا تقابليًّا على لسانِ قومِ موسى (عليه السلامُ) موجَّهًا إليه عنهم اشترطوا فيه – للإيمانِ به – أنْ يرَوا اللهَ جهرةً – سبحانه وتعالى عن وهْمِ السفهاءِ – فالشرطُ المعروضُ على النبيِّ موسى (عليه السلامُ) في هذا النصِّ مقروءٌ من تعليقِ الجوابِ **﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾** – المسبوقِ فعلُه بـــ(لن) النافيةِ – على الشرطِ **﴿حتَّى نَرى اللّه جَهْرَةً﴾** المسبوقِ فعلُه بـــــ(حتَّى) الغائيةِ ؛ لنستنتجَ أنَّ القراءةَ الدلاليةَ العميقةَ عن هذا النصِّ التعليقيِّ الشرطيِّ هي: (نُؤمِنُ لكَ إنْ نَّرى/ إنْ رَّأيْنا اللهَ جهرةً) ، أو (إنْ نرى الله جهرةً نؤمنْ لك). واللهُ أعلم. فهم قدْ جعلوا رؤيةَ اللهِ معقِدًا رئيسًا اشترطوا به – بتحقيقِه لهم – إيمانَهم لموسى (عليه السلامُ) ، ليكونَ جزاءً وجوابًا متوقفًا تحقيقُه على ذلك المعقدِ والشرط.

وقد ((عبَّر عنهمُ القرآنُ الكريمُ بأنَّهم يُريدون الرؤيةَ (جَهْرَةً) لإزالةِ احتمالِ أنَّهم يكتفُون بالرؤيةِ المناميةِ ، أو العلمِ القلبيِّ. فهم لا يعتقدون إلا بالرؤيةِ الحسيةِ ، لغِلْظِ قلوبِهم ، وجَفاءِ طباعِهم)).[٢٥]

وقراءةً لهذا الجعْلِ ، ولهذا المُرادِ – عندَ بني إسرائيلَ هؤلاءِ – قال السيدُ الطباطبائيُّ: ((ويؤيدُ ذلك أنَّ الظاهرَ أنَّ هؤلاءِ المختارين كانوا مؤمنين بأصلِ دعوةِ موسى [عليه السلامُ] ، وإنَّما أرادُوا بقولِهم: (لن نُّؤمنَ لكَ حتَّى نرَى اللهَ جهرةً) تعليقَ إيمانِهم بهِ من جهةِ نزولِ التوراةِ عليه على الرؤية))[٢٦]. لذا تحققت قراءةُ التعليقِ الشرطيِّ – هنا – من أنَّهم قد ((علقوا إيمانهم على رؤية ربهم))[٢٧].

ومن التأملِ والتدبُّرِ في دلالةِ هذا النصِّ يتضحُ لنا أنَّ أسلوبَ الشرطِ الواردِ فيه قد انتظمَ (الجواب المنفيَّ) مقدَّمًا على الشرطِ المعلَّقِ عليه بأداتَي الترابطِ اللازمِ لهذه الدلالةِ التتابعيةِ من (النفي بلنْ) ، و(حتَّى).

ومنها قولُه تعالى:﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ اليَهُودُ وَلا النَّصارَى حتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة/١٢٠] ، الذي اشتمل على تعليقِ قِوامُه تحققُ (رضا اليهودِ والنصارَى) عنِ النبيِّ محمدٍ (صلَّى اللهُ عليه وآله وسلم) بناءً على (اتِّباعِه ملتَهم) ، تحصَّل عن الشرطِ المؤخَّرِ **﴿حتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾**المسبوقِ فعلُه المعلَّقُ عليهِ بـــ(حتَّى) وعنِ الجوابِ المقدَّمِ **﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ اليَهُودُ وَلا النَّصارَى﴾** المسبوقِ فعلُه بـــ(لن). فالدلالةُ العميقةُ التي يُقرئُناها هذا النظمُ هي:

---

(24) عرضنا في المتنِ لنصوصٍ أربعةٍ مواضعَ منها. أما المواضعُ الأربعةُ الأُخرُ فهي قولُه تعالى:
{لَنْ تَنَالُواْ البِرَّ حَتِىَ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللّهَ بِهِ عَلِيمٌ }[آل عمران/٩٢] ، و{وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُواْ لَنْ نُّؤْمِنَ حَتِى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ}[الأنعام/١٢٤] ، و{قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتِى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ اللّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلاَّ أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ}[يوسف/٦٦] ، و{وَلَنْ نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتِى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ}[الإسراء/٩٣].

(25) التفسير الوسيط للقرآن الكريم ، محمد سيد طنطاوي ٩٤.

(26) الميزان تفسير القرآن ، تصحيح: الشيخ حسين الأعلمي ٨:١٥١.

(27) نور الأفهام في علم الكلام ، السيد حسن الحسيني اللواساني ، تح: السيد إبراهيم اللواساني ١:١٩٢.

(ترضى عنكَ اليهودُ والنصارَى إنْ تتَّبِعْ/ إنِ اتَّبعْتَ مِلَّتَهُم) ، أو (إنْ تتبعْ ملةَ اليهودِ والنصارى يرضَوا عنكَ). واللهُ أعلم. فهي دلالةٌ تعليقيةٌ جليةٌ عُبِّرَ عنها بأسلوبٍ شرطيٍّ ترابُطيٍّ ، لا استغناءَ في تبيينِ مكنونِه عن تعاقُبِ (النفي) و(حتَّى). ويُوحَى من الآيةِ التي انتظمت هذه الدلالةَ ((أنه لا يَصِحُّ إرضاءُ اليهودِ ، ولا النصارَى على حال؛لأنه تعالى علَّــقه بأنَّ اليهودَ لا يَرضَونَ عنه حتَّى يكونَ [صلى اللهُ عليهِ وآلِه وسلم] يهوديًّا ، والنصارَى لا يرضَون عنه حتَّى يكونَ نصرانيًّا. فاستحال أنْ يَكونَ يهوديًّا نصرانيًّا في حالٍ ، واستحال إرضاؤُهم بذلك))[٢٨].

والواقعُ أنَّ هذا التعليقَ الشرطيَّ المبلَّغِ به عن موقفِ اليهودِ والنصارَى من النبيِّ محمدٍ (صلى اللهُ عليهِ وآلِه وسلم) جارٍ على أمتِه حتمًا ، ولا يزالُ ((فإنَّ الأعداءَ لن يرضَوا عنِ المسلمين إلا إذا تخلَّوا عنِ الإسلامِ. والمقصودُ من التخلِّي عنِ الإسلامِ هو انعدامُ الروحِ الإسلاميةِ ، والأحكامِ الإسلاميةِ ، والقوةِ الحياتيةِ للإسلامِ بين المسلمين. فلو كان المسلمون أمواتًا ، وغيرَ عارفين بالمباني العاليةِ للإسلامِ ــ وإنْ كانُوا يُطبِّقون بعضَ ظواهرِه فقط ــ فإنَّ الأعداءَ لا يأبَهُون بنا كثيرًا ، ولا يعادوننا))[٢٩].

ومنها قولُه تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ، وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّى يَخْرُجُواْ مِنْهَا، فَإِن يَّخْرُجُواْ مِنْهَا، فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ [المائدة/٢٢].

وردت في هذا النصِّ الكريمِ ((حكايةٌ منَ اللهِ عن قومِ موسى لمَّا أمرَهم بدُخولِ الأرضِ المقدسةِ))[٣٠] ، تُفصِحُ عن موقفٍ حسمَه جمعٌ من قوم النبيِّ موسى (عليه السلامُ) نشأَ عن حِوارٍ دارَ بينهم وبينه ، فكشفوا فيه أنَّ في الأرضِ المقدسة (قومًا جبارين) ، وأنهم لا يقوَوْنَ على منازلتِهم ؛ لذا اشترطوا عليه – كي يدخلوها معه – أنْ يخرُجَ منها هؤلاءِ القومُ الجبارون الذين يمنعُ بقاؤُهم فيها تحرُّكَهم وتوجهَهم إلى تلكَ الأرض.

لقد وعبَ هذا الموقفَ أسلوبُ الشرطِ التعليقيِّ الترابطيِّ المؤلفِ من الجوابِ المتقدِّمِ **﴿لَن نَّدْخُلَهَا﴾** المسبوقِ فعلُه بأداةِ النفي (لن) ، ومن الشرطِ المؤخَّرِ **﴿حَتَّى يَخْرُجُواْ مِنْهَا﴾** المسبوقِ فعلُه بـــ(حتَّى) ؛ لنقرأَ من عمقِ هذا النصِّ التعليقيِّ أنَّ المعنى هو (ندخُلُها إنْ يَّخرُجوا/ إنْ خرَجُوا منها) ، أو (إنْ يَّخرجُوا منها ندخلْها). واللهُ أعلم.

ويُفصِحُ عن دلالةِ التعليقِ الشرطيِّ البيِّنةِ – هذه – ما تلا نظمَها ، وهو قولُه تعالى: **﴿فَإِن يَّخْرُجُواْ مِنْهَا، فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾**. فهو موقفٌ عبَّروا به – تأكيدًا – عن إصرارِهم على موقفِهمُ الرئيسِ الذي أدلَوا به عن مرادِهم له فيما حاوروا به أوَّلاً. أي أنَّ قولَهم: **﴿فَإِن يَّخْرُجُواْ مِنْهَا، فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾** تأكيدٌ راسخٌ لقولِهم: **﴿وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّى يَخْرُجُواْ مِنْهَا﴾** الذي يُرادُ به الشرطُ (إنْ يخرجوا منها ندخلْها).

ومنها قولُه تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الأَرْضِ يَنبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الأَنْهَارَ خِلاَلَهَا تَفْجِيرًا * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاء كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللّهِ وَالْمَلآئِكَةِ قَبِيلاً * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاء وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَرًا رَّسُولا﴾ [الإسراء/٩٠-٩٣].

---

(28) التبيان في تفسير القرآن ، الشيخ الطوسي ، تح: أحمد حبيب قصير العاملي ١:٤٣٨.

(29) الثورة الحسينية خصائص ومرتكزات ، إعداد مركز نون للتأليف والترجمة ٦٧.

(30) التبيان في تفسير القرآن ٣:٤٨٢.

عَرَضَ هذا النصُّ لِحالِ جمعٍ من قريشٍ تُجاهَ الدعوةِ الإسلاميةِ[٣١] ، وهم يحاورونَ النبيَّ محمدًا (صلى اللهُ عليه وآله وسلم) بما جعلوه شرطًا عليه كي يؤمنُوا به ، وبرسالتِه.

وقد تعدد – بمرادِهم التابعِ لأهوائِهم – ما اشترطوه عليه (صلى اللهُ عليه وآله وسلم) ، ليُؤمنوا له ، فجاء ما علَّقوا عليه (إيمانَهم) – وهو الشرطُ المؤخَّرُ الواردُ بعد (حتَّى) – باختياراتٍ ستٍّ – توهَّمها هؤلاءِ الجاحدون – هي:

- ﴿تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعًا﴾، أو:
- ﴿تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا﴾ ، أو:
- ﴿تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا﴾، أو:
- ﴿تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا﴾ ، أو:
- ﴿يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ﴾، أو:
- ﴿تَرْقَى فِي السَّمَاءِ﴾ .

لنقرأ أنَّ في هذا النصِّ الكريمِ تعليقًا ترابطيًّا مؤلفًا من (جوابِ الشرطِ المقدَّمِ وجوبًا) ،وهو ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ المسبوقِ بأداةِ النفي (لن) ، ومن (الشرطِ المتعدِّدِ بالعطفِ المؤخَّرِ وجوبًا) المسبوقِ بـــ(حتَّى).

وقد تنوَّعت خياراتُ هذا الشرطِ – كما يتضحُ – بحسبِ أهواءِ هؤلاءِ المشترطين ، لنقرأَ النصَّ التعليقيَّ الاحتماليَّ الترابطيَّ الواحدَ – بحسبِ الدلالةِ العميقةِ له – من مجموعِ هذا النصِّ الكليِّ على النحو الآتي:

– (نُؤمِنُ لكَ إنْ تفجُرْ/ إنْ فَجَرْتَ لنا من الأرضِ ينبوعًا) ، أو (إنْ تفجُرْ لنا من الأرضِ ينبوعًا نؤمنْ لَّك).

– (نُؤمِنُ لكَ إنْ تكُنْ/ إنْ كانت لَّكَ جنةٌ من نخيلٍ وعنَبٍ فتُفجِّرِ الأنهارَ خِلالَها تفجيرًا) ، أو (إنْ تكُنْ لَّكَ جنةٌ من نخيلٍ وعنَبٍ فتُفجِّرِ الأنهارَ خِلالَها تفجيرًا نؤمنْ لَّك).

– (نُؤمِنُ لكَ إنْ تُسقِطِ/ إنْ أسقطْتَ السماءَ كما زعمتَ علينا كِسَفًا) ، أو (إنْ تُسقِطِ السماءَ كما زعمتَ علينا كِسَفًا نؤمنْ لَّك).

– (نُؤمِنُ لكَ إنْ تأتِ/ إنْ أتَيْتَ باللهِ والملائكةِ قبيلًا) ، أو (إنْ تأتِ باللهِ والملائكةِ قبيلًا نؤمنْ لَّك).

– (نُؤمِنُ لكَ إنْ يَّكُنْ/ إنْ كانَ لَّكَ بيتٌ مِّنْ زُخرُفٍ) ، أو (إنْ يَّكُنْ لَّكَ بيتٌ مِّنْ زُخرُفٍ نؤمنْ لَّك).

– (نُؤمِنُ لكَ إنْ ترقَ/ إنْ رَّقَيْتَ في السماء) ، أو (إنْ ترقَ في السماء نؤمنْ لَّك) – واللهُ أعلمُ – على وفقِ ما توهموه من مقترحاتٍ احتماليةٍ ماديةٍ قائمةٍ على ما يجبُ أن يَّرَوه بأعيُنِهم واقعًا ، ليجعلوه شرطًا أساسًا لإيمانِهم بالنبيِّ محمدٍ (صلى اللهُ عليه وآله وسلم).

قال الطبرسيُّ (ت٥٦٠هـــ) : ((إنهم قد جعلوا تصديقَهم بالنبيِّ موقوفًا على أحَدِ هذه الأُمورِ التي اقترحوها. ولو كانوا غيرَ معاندين للحقِّ لاكتَفَوا بكُلِّ آيةٍ تدُلُّ على صدقِه ، ولم تكن لهذه الأُمورِ التي اقترحوها خصوصيةٌ على ما سِواها من الآيات))[٣٢]. فعبارتُه (قد جعلوا تصديقَهم بالنبيِّ موقوفًا على أحَدِ هذه الأُمورِ التي اقترحوها) تُفصِحُ عن تضمنِ النظمِ دلالةَ الشرطِ التعليقيةِ التي كشفنا عنها بالتحليلِ السابق.

---

(31) ينظَر: الكشف والبيان ٦٨:٨، والتبيان في تفسير القرآن ٢٧٦:٦ ، ومجمع البيان في تفسير القرآن ، الطبرسي ، تح: لجنة من العلماء والمحققين ٢٣٦:٦، والتسهيل لعلوم التنزيل ، الكلبي ، ضبط: محمد سالم هاشم ١١٩:٢، والتحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن عاشور ١٦٠:١٣ ، وعقائد الإسلام من القرآن ، السيد مرتضى العسكري ٥:١٧.

(32) مجمع البيان ٧٤:١.

٢- النفيُ بـــ(لا) ⟵ فعلُ الجوابِ المقدَّمِ (مضارعٌ) ⟵ حتَّى ⟵ فعْلُ الشرطِ (مضارعٌ):

ورد هذا التركيبُ الشرطيُّ في (٦) ستةِ مواضعَ في القرآنِ الكريمِ[٣٣] ، **منها قولُه تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾** [الرعد/١١].

جاء التعليقُ الشرطيُّ الترابطيُّ في هذا النصِّ الكريمِ مؤلفًا من الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا **﴿لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ﴾** – المسبوقِ فعلُه (يُغيِّرُ) بـــ(لا) النافيةِ اللازمةِ لهذا التعليقِ – ومن الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا **﴿حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾** المسبوقِ فعلُه (يُغيِّروا) بـــ(حتَّى) الغائيةِ اللازمةِ في هذا النظمِ الخاصِّ ؛ ليُبيِّنَ دلالةً عميقةً يمكنُنا أن نقرأَها بما نصُّه (يُغيِّرُ اللهُ ما بقومٍ إنْ يُغيِّروا / إنْ غيَّروا ما بأنفسِهم) ، أو (إنْ يُغيِّرْ قومٌ ما بأنفسِهم يُغيِّرِ اللهُ ما بهم). واللهُ أعلم.

إنَّ في النصِّ القرآنيِّ – المقروءِ دلاليًّا بما أثبتناه – تعليقًا واضحًا يتوقفُ عليهِ إصلاحُ شأنْ أيِّ قومٍ يمتثلون لشرطِ التغييرِ إلى الأحسنِ من السيرةِ ، والالتزامِ.

ومنها قولُه تعالى:﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء/٦٥].

ورد في النصِّ الكريمِ شرطٌ ترابطيٌّ علَّق وقوعَ الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا **﴿لا يُؤْمِنُونَ﴾**– المسبوقِ فعلُه بـــ(لا) النافيةِ اللازمةِ قبلَه في هذا النظمِ الخاص – على تحققِ الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا**﴿حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾** المسبوقِ بـــ(حتَّى) الغائيةِ اللازمةِ قبلَه هنا. إنَّ المعنى المقروءَ عنه في الدلالةِ العميقةِ له يتحصَّلُ لنا بما نظمُه (يؤمنون إنْ يُحكِّموكَ فيما شجرَ بينهم ثم لا يجدوا في أنفسِهم حرَجًا مما قضيتَ ويسلِّموا تسليما) ، أو (إنْ حكَّموكَ فيما شجرَ بينهم ثم لا يجدوا في أنفسِهم حرَجًا مما قضيتَ وسلَّموا تسليما ، آمنُوا) ، أو (إنْ يُحكِّموكَ فيما شجرَ بينهم ثم لا يجدوا في أنفسِهم حرَجًا مما قضيتَ ويسلِّموا تسليما ، يؤمنُوا). واللهُ أعلم.

ومنها قولُه تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف/ ٤٠].

تمَّ التعليقُ الشرطيُّ الترابطيُّ في هذا النصِّ الكريمِ بالجوابِ المقدَّمِ وجوبًا المؤلَّفِ من الجملتَين المتعاطفتَين جمعًا بـــ(الواو) :**﴿لا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾**، و**﴿لا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾** اللتَين سُبِقتْ كلٌّ منهما بـــ(لا) النافيةِ ، وبالشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا **﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾** المسبوقِ فعلُها بـــ(حتَّى) الغائيةِ اللازمةِ قبلَه.

---

(33) عرضنا في المتنِ لنصوصٍ أربعةٍ مواضعَ منها. أما الموضعان الأُخران فهما قولُه تعالى:
{فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ}[البقرة/٢٣٠] ، وقولُه تعالى:{الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلاَّ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ} [آل عمران/١٨٣].

وعن هذا النظمِ الترابطيِّ نقرأُ الدلالةَ التعليقيةَ الشرطيةَ بما ينتظمُه التركيبُ (تُفتَّحُ لهم أبوابُ السماءِ ويدخلُون الجنةَ إنْ وَّلَجَ الجَملُ في سَمِّ الخياطِ) ، أو (إنْ يَّلِجِ الجَملُ في سَمِّ الخياطِ ، تُفتَّحْ لهم أبوابُ السماءِ ويدخلُوا الجنةَ) ، أو (إنْ وَّلَجَ الجَملُ في سَمِّ الخياطِ ، فُتِّحت لهم أبوابُ السماءِ ودخلُوا الجنةَ). واللهُ أعلم.

قال الشيخُ الطوسيُّ: ((وقولُه:﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ إنَّما علَّق الجائزَ، وهو (دخولُهم الجنةَ) بمُحالٍ، وهو (دخولُ الجَملِ في سَمِّ الخياط) ، لأنه لا يكونُ))[٣٤].

قال السيدُ المرتضى وهو يُجيبُ على تساؤُلٍ في قولِه تعالى: ﴿ قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ، عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا ، رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ ، وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾ [الأعراف/٨٩]: ((وكلُّ أمرٍ عُلِّقَ بما لا يكونُ فقد نُفِيَ كَونُهُ على أبعدِ الوجوهِ. وتجري الآيةُ مَجرَى قولِه تعالى: ﴿وَلا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾))[٣٥] أي أنَّ التعليقَ (الشرطَ) هنا قد جرى على أمرٍ مستحيلٍ ، لا يكونُ أبدًا.

وتأكيدًا لِما أقررناه من دلالةِ التعليقِ الشرطيِّ الناتجِ عن اجتماعِ (النفي) و(حتَّى) بالترابطِ القائمِ على (سَبْقِ الجوابِ ، وتأخرِ الشرطِ) وجوبًا نستحضرُ – هنا – تعليقَ عبدِالله بنِ أحمدَ بنِ قُدامةَ المقدسيِّ على الآيةِ الكريمةِ إذ قال في فَصْلِ (تعليق الإيلاءِ على شرْطٍ مُستحيلٍ) : ((وإذا عُلِّقَ الإيلاءُ بِشرْطٍ مُستحيلٍ كقولِه: (واللهِ لا وَطَأْتُكِ حتَّى تَصعدي السماءَ ، أو تَقلبي الحَجَرَ ذَهَبًا ، أو يَشِيبَ الغُرابُ). فهو مُولٍّ ؛ لأنَّ معنى ذلك تَرْكُ وَطئِها. فإنَّ ما يُرادُ إحالةُ وجودِه يُعَلَّقُ على المستحيلاتِ. قال الله تعالى في الكفار: ﴿وَلا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾. ومعناه: لا يدخلون الجنةَ أبدًا))[٣٦]. وعن موضوعٍ مماثلٍ لهذه الدلالةِ قال الطاهرُ بنُ عاشور: ((فهو من تعليقِ الحُكمِ على أمرٍ لا يقعُ ، كقولِه تعالى: ﴿وَلا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾))[٣٧].

ومن هذه التفسيراتِ التحليليةِ لهذا النصِّ نجدُ أنه حقيقٌ أن يؤكَّدَ التعليقُ الشرطيُّ بهذا التركيبِ الارتباطيِّ.

ومنها قولُه تعالى:﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص/٢٣].

انتظم هذا النصُّ الكريمُ تركيبًا شرطيًّـــا خاصًّا ألَّفه الجوابُ المقدَّمُ وجوبًا ﴿لا نَسْقِي﴾– المسبوقُ فعلُه بـــ(لا) النافيةِ اللازمةِ معه هنا – والشرطُ المؤخَّرُ وجوبًا ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ المسبوقُ فعلُه بـــ(حتَّى) اللازمةِ لهذا الربطِ التعليقي بين طرفَي الأسلوب.

---

(34) التبيان في تفسير القرآن ٤:٤٠١.

(35) أمالي المرتضى ، الشريف المرتضى ، تح: محمد أبوالفضل ابراهيم ٢:٣٥.

(36) المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، تح: عبدالله بن أحمد المقدسي ٨:٥٠٨ (مقدمة المحقق).

(37) التحرير والتنوير ٩:٢٠٨.

إنَّ دلالةَ البنيةِ العميقةَ التي نقرؤُها عن هذا النصِّ تتحققُ لنا من نظمِه على النحوِ الآتي: (نَسقي إنْ يُصدِرْ / إنْ صدَرَ الرِّعاءُ عنا) ، أو (إنْ صدرَ الرِّعاءُ سقينا) ، أو (إن يَّصدِرِ الرِّعاءُ نسقي). واللهُ أعلم. فيكونُ بالشرطِ الصريحِ الذي أدّاه هذا النظمُ الخاصُّ بوساطةِ (النفي وحتَّى). قال الطبرسيُّ: ((أي: حتَّى ينصرفَ الناسُ. فإنا لا نُطيقُ السَّقْيَ ، فننتظرُ فُضولَ الماءِ. فإذا انصرفَ الناسُ سَقَينا مواشينا من فُضُولِ الحوضِ))[٣٨]. وهذا المقطعُ المقروءُ بالدلالةِ العميقةِ عن نظمِه الظاهرِ (فإذا انصرفَ الناسُ سَقَينا...) مبنيٌّ على أساسِ التعليقِ والشرطِ. وهو ما قال به إشارةً مجموعةٌ من المفسرين وهم يتناولون هذا النصَّ الكريم[٣٩].

٣- النفيُ بـــ(ما) ⟵ فعلُ الجوابِ المقدَّمِ (ماضٍ) ⟵ حتَّى ⟵ فعْلُ الشرطِ (مضارعٌ):

ورد هذا التركيبُ في القرآنِ الكريمِ في (٧) سبعةِ مواضعَ[٤٠] جاء فعلُ الجوابِ المعلَّقِ (كان) – وهو من أفعالِ الكينونةِ – في (٦) ستةِ مواضعَ منها ، وفعلاً عامًّا تامًّا في موضعٍ (واحدٍ) فقط ، **منها قولُه تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾** [الإسراء/١٥].

يُطالعُنا في هذا النصِّ الكريمِ تركيبٌ شرطيٌّ قِوامُه تعليقُ حدوثِ الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا ، وهو :**﴿مَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ﴾**– المسبوقِ فعلُه بأداةِ النفيِ (ما) – على حدوثِ الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا ، وهو **﴿ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾** المسبوقِ فعلُه بـــ(حتَّى). وهو نظمٌ يُظهرُ لنا ما أكنَّـــه من معنى باطنٍ هو (نكونُ مُعذِّبين إنْ نَّبعَثْ/ إنْ بعثنا رسولا) ، أو (إن نَّبعثْ رسولاً نكن معذِّبين) ، أو (إنْ بعثْنا رسولاً كُنَّـــا معذِّبين) – واللهُ أعلم – بآيةِ ما ((أنَّ اللهَ جلَّ وعَلا لا يُعذِّبُ أحَدًا من خلقِه – لا في الدنيا ولا في الآخرةِ – حتَّى يبعثَ إليه رسُولاً يُنذِرُه ويُحذِّرُه ، فيُعصَى ذلك الرسولُ ، ويُستَمَرُّ على الكُفرِ ، والمعصيةِ بعد الإنذارِ والإعذارِ))[٤١].

قال الطاهر بن عاشور – في حديثِه عن قولِه تعالى: **﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾** [الإسراء/١٦] ، بما فيه الربطُ الوثيقُ بنظْمِ قولِه تعالى:**﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾**[الإسراء/١٥] ، ودلالتِه – :((واعلَمْ أنَّ تصديرَ هذه الجملةِ بـــ(إذا) أوجَبَ استغلاقَ المعنى في الربطِ بينَ جملةِ شرْطِ (إذا) وجملةِ جوابِه؛لأنَّ شأنَ (إذا) أنْ تكونَ ظرفًا للمستقبلِ ، وتتضمَّنَ معنى الشرطِ ، أي الربطَ بينَ جملتَيها ؛ فاقتضَى ظاهرُ موقعِ (إذا) أنَّ قولَه: (أمَرْنا مُترَفِيها) هو جوابُ (إذا) ؛ فيقتضي أنَّ إرادةَ اللهِ إهلاكَهَا سابقةٌ على حصولِ أمْرِ المُترَفِين سَبْقَ الشرطِ لجوابِه ؛ فيقتضي ذلك أنَّ إرادةَ اللهِ تتعلَّقُ بإهلاكِ القريةِ ابتداءً ، فيأمُرُ اللهُ مترفي أهلِ القريةِ فيَفسُقُوا فيها فيَحِقُّ عليها القولُ الذي هو مَظهَرُ إرادةِ اللهِ إهلاكَهُم ، مع أنَّ مجرى العقلِ يَقتضي أن يَّكونَ فُسُوقُ أهلِ القريةِ وكفرُهُم هو سببَ وقوعِ إرادةِ اللهِ إهلاكَهُم ، وأنَّ اللهَ لا تتعلَّقُ إرادتُه بإهلاكِ قَومٍ إلا بعدَ أن يَّصدُرَ منهُم ما توعدَهم عليه ، لا العكسُ. وليس من شأنِ اللهِ أنْ يُريدَ

---

(38) مجمع البيان ٣٨٦:٧.

(39) يُنظر: الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) ، تح: الإمام محمد بن عاشور١٠:٤١ ، والوجيز (تفسير الواحدي) ، تح: صفوان عدنان ٦٧٢:١ ، ولباب التأويل في معالم التنزيل (تفسير البغوي) ، تح: خالد العك ومروان سوار ٢٠٠:٦ ، ولباب التأويل في معالم التنزيل (تفسير الخازن) ٩٩:٥ ، وتفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان (تفسير النيسابوري) ، تح: الشيخ زكريا عمران ١٤٩:٦ ، والبحر المديد (تفسير ابن عجيبة) ، تح: أحمد عبدالله القرشي ٤٢٢:٤.

(40) عرضنا في المتنِ لنصوصٍ أربعةِ مواضعَ منها. أما المواضعُ الثلاثةُ الأُخرُ فهي قولُه تعالى:
{ما كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتِى يَمِيْزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ}[آل عمران/١٧٩] ، و{وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتِى يُبَيِّـــنَ لَهُمْ مَّا يَتَّقُونَ إِنَّ اللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}[التوبة/١١٥] ، و{وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتِى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولاً يَّتْلُواْ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا}[القصص/٥٩].

(41) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين الشنقيطي ١٥٠:٣.

إهلاكَهُم قبلَ أن يَّأتُوا بما يُسبِّبُه ، ولا من الحكمةِ أن يَّسوقَهُم إلى ما يُفضي إلى مُؤاخذتِهم ؛ ليُحَقِّقَ سببًا لإهلاكِهم. وقرينةُ السياقِ واضحةٌ في هذا. فبنا أن نَّجعلَ (الواوَ) عاطفةً فعلَ (أمَرْنَا مُترَفيها) على (نبعَثَ رسولاً) ؛ فإنَّ الأفعالَ يُعطَفُ بعضُها على بعضٍ سَواءً اتَّحَدَتْ في اللوازمِ أمِ اختلفَتْ ؛ فيكونُ أصلُ نظمِ الكَلامِ هكذا: (وما كُنَّا مُعذِّبين حتَّى نبعثَ رسولاً ، ونأمُر مترفِي قريةٍ بما نأمُرُهم به على لِسانِ الرسولِ ، فيفسُقُوا عن أمرِنا ، فيحِقَّ عليهمُ الوعيدُ فنُهلِكَهُم إذا أردنا إهلاكَهم. فكانَ (وإذا أردْنا أن نُّهلِكَ قريةً) شريطةً لحصولِ الإهلاكِ ، أي ذلك بمشيئةِ اللهِ ، ولا مُكرِهَ له))[٤٢].

ومنها قولُه تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ﴾[الأنفال/٦٧].

تآلفَ لتركيبِ هذا النصِّ نظمُ الترابطِ التعليقي بين الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا**﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾**– المسبوقِ فعلُه (كان) بـــ(ما) النافيةِ اللازمةِ لهذا التركيبِ التعليقيِّ – والشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا **﴿حَتَى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ﴾**المسبوقِ فعلُه (يُثخِنَ) بـــ(حتى) اللازمةِ قبلَه هنا. وعن هذا النظمِ الدلاليِّ ببنيتِه العميقةِ نقرأُ المعنى الظاهرَ له بما نصُّه: (كان لنبيٍّ أن يَّكونَ له أسرَى إنْ أثخَنَ / إن يُّثخِنْ في الأرض) أو (يكونُ لنبيٍّ أن يَّكونَ له أسرَى إنْ أثخَنَ / إن يُّثخِنْ في الأرض) ، أو (إنْ أثخَنَ / إن يُّثخِنْ نبيٌّ في الأرضِ كانَ / يكونُ / يكُن لَّه أسرى). واللهُ أعلم.

جاء في تفسيرِ الرازي: ((الإثخانُ في كلِّ شيءٍ عبارةٌ عن قوتِه وشدتِه. يُقالُ: (قد أثخَنَهُ المرضُ) إذا اشتدَّت قوةُ المرضِ عليه. ، وكذلك: (أثخنتْهُ الجراحُ). الثَّخانَةُ الغِلْظَةُ. فكُلُّ شيءٍ غَليظٍ فهو ثَخِينٌ. فقولُه: {حَتى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ} معناهُ حتى يَقوَى ويشتَدَّ ويَغلِبَ ويُبالِغَ ويَقهَرَ. ثم إنَّ كثيرًا مِّن المفسرينَ قالُوا المرادُ منه: أنْ يُبالِغَ في قَتْلِ أعدائِه. قالُوا: وإنَّما حمَلْنا اللفظَ عليه لأنَّ المُلْكَ والدولةَ إنَّما تَقْوَى وتشتَدُّ بالقتْلِ. قال الشاعرُ:

لا يَسْلَمُ الشرفُ الرفيعُ منَ الأَذَى حتَّـــى يُـــراقَ علـــَى جَوانبـــــــِه الـــــــدَّمُ[٤٣]

ولأنَّ كثرةَ القتلِ تُوجِبُ قـــوةَ الرُّعبَ ، وشدةَ المهابةِ. وذلك يَمنعُ منَ الجَراءَةِ ، ومـــنَ الإقدامِ على ما لا ينبغي ؛ فلهذا السببِ أمرَ اللهُ تعالى بذلك... إنَّ كلمةَ (حتى) لانتهاءِ الغايةِ ؛ فقولُه:**﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ﴾** يَدُلُّ على أنْ بعدَ حصولِ الإثخانِ في الأرضِ له أنْ يُقْدِمَ علَى الأَسْرِ))[٤٤].

ومنها قولُه تعالى:﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَى تَشْهَدُونِ﴾ [النمل/٣٢].

ورد في هذا النصِّ الكريمِ ترابطٌ شرطيٌّ أدَّاه الجوابُ المقدَّمُ وجوبًا **﴿مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا﴾**– المسبوقِ فعلُه (كان) بـــ(ما) النافيةِ اللازمةِ – هنا – بتعليقِه على الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا **﴿حَتَى تَشْهَدُونِ﴾** المسبوقِ فعلُه (تشهدون) بـــ(حتى) اللازمةِ قبلَه لإظهارِ هذا التعليقِ المبيَّنِ بالدلالةِ العميقةِ التي نقرأُ عنها ما مفادُه: (كنتُ قاطعةً أمرًا إنْ شَهِدْتُم) ، أو (كنتُ قاطعةً أمرًا إنْ تشهَدوا) ، أو (إنْ شَهِدْتُم / تشهَدوا ، كنتُ / أكُنْ قاطعةً أمرًا). واللهُ أعلمُ.

---

(42) التحرير والتنوير ٨:١٩٨.

(43) البيت للمتنبي. يُنظر: شرح ديوان المتنبي ، الواحدي ١:١٧٣ ، والوساطة بين المتنبي وخصومه ، الجرجاني ، تح: محمد أبوالفضل ابراهيم ، وعلي البجاوي ٤٤.

(44) ٧:٤٣٩. وينظر اللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل الدمشقي ، تح: عادل أحمد ، وعلي محمد معوض ٨:٢٠٠.

والنصُّ يَصوِّرُ الاجتماعَ الذي عقدتهُ (بلقيسُ) ملكةُ سبأٍ مع كبارِ مستشاريها ، بعدَ ورودِ كتابِ النبيِّ سليمانَ (عليهِ السلامُ) إليها ، لتعرضَ عليهمُ طلب المشورةِ. و((الإفتاءُ: إظهارُ الفَتْوَى، وهي الرَّأيُ. وقَطْعُ الأَمْرِ: القضاءُ به ، والعَزْمُ عليه. والشهادةُ: الحُضُورُ. وهذا استشارةٌ منها لهم. تَقولُ: أَشيرُوا عَلَيَّ في هذا الأَمرِ الذي واجهْتُهُ ، وهو الذي يُشيرُ إليهِ كتابُ سُليمانَ ، وإِنَّمَا أَستشيرُكُم فيه لأَنِّي لم أَكُنْ حتَّى اليومَ أَستَبِدُّ برأيِي في الأُمورِ ، بل أَقضِي وأعزِمُ عن إِشارةٍ وحُضورٍ منكم))[٤٥]. فهي – إذًا – تعملُ بمنهَجٍ لا تتغاضَى في ظلِّه عنْ جعْلِ مشورتِهم شرطًا أساسًا فيما يؤولُ إليه أمرُ تدبُّرِها الموقفَ الذي هي وقومُها فيه ؛ لذا جاءت محاورتُها تعليقيةً اشترطت فيها قطْعَها الأمرَ في الردِّ على كتابِ النبيِّ سليمانَ (عليهِ السلامُ) – كما هو قطعُها في غيرِه من الأمور – على شهادتِهمُ الموقفَ وحضورِهمُ الشأنَ ، وبيانِ رأيِهم فيه.

ومنها قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسرائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ ، وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ ، إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس/٩٣].

نقرأُ في هذا النصِّ الكريمِ تعليقًا ترابطيًّا أساسُه اقترانُ جملةِ الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا ﴿مَا اخْتَلَفُوا﴾– المسبوقِ فعلُها بالأداةِ النافيةِ (ما) – بجملةِ الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا ﴿حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ﴾ – المسبوقِ فعلُها بـــ(حتَّى) – ليكشفَ لنا عن معنى عميقٍ قائمٍ على الترابطِ الاحتمالي ، هو (اختلفوا إنْ جاءهمُ العِلْم) أو (إنْ جاءهُمُ العِلْمُ اختلفوا). واللهُ أعلم.

٤- النفيُ بـــ(ما) ⟵ فعلُ الجوابِ المقدَّمِ (مضارعٌ) ⟵ حتَّى ⟵ فعْلُ الشرطِ (مضارعٌ):

ورد هذا التركيبُ في موضعٍ (واحدٍ) فقط في القرآنِ الكريمِ ، **وهو قولُه** تعالى:﴿**وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ، وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلا بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ ، وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ ، وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾** [البقرة/١٠٢].

في النصِّ الكريمِ تعليقٌ شرطيٌّ اكتملَت أركانُه عنِ الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا ، وهو﴿**مَا يُعَلِّمَانِ من أَحَدٍ**﴾ المسبوقُ بـــ(ما) النافيةِ ، وعنِ الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا ، وهو﴿**حَتَّى يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ**﴾.

إنَّ الدلالةَ التعليقيةَ الباطنةَ التي نقرؤُها عن هذا التركيبِ ينتظمُها تفسيرُها بـــ(يُعلِّمانِ أحَدًا إنْ يَّقولا/ إنْ قالا: إنما نحنُ فتنةٌ يُعلِّما أحدًا) ، أو (إن يَّقولا: إنما نحنُ فتنةٌ يُعلِّما أحدًا) ، أو (إنْ قالا: إنما نحنُ فتنةٌ علَّما أحدًا). واللهُ أعلم. قال البيضاويُّ: ((ما يُعلِّمانِ أحَدًا حتَّى ينصحاهُ ويقولا له: إنَّما نحنُ ابتلاءٌ منَ اللهِ. فمَنْ تعلَّمَ منا وعَمِلَ بهِ كَفَرَ ، ومَنْ تعلَّمَ وتَوقَّى عَمَلَهُ ثَبَتَ على الإيمانِ ؛ فلا تكفُرْ باعتقادِ جوازِهِ والعَمَلِ به))[٤٦].

٥- النفيُ بـــ(ما) ⟵ جملة الجوابِ المقدَّمِ (اسمية) ⟵ حتَّى ⟵ فعْلُ الشرطِ (مضارعٌ):

(45) الميزان في تفسير القرآن ١٥:١٨٤.

(46) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، تح: عبدالقادر عرفات ١:١٤٠. وينظَرُ: لباب التأويل في معاني التنزيل ١:٧٧.

ورد هذا التركيبُ في موضعٍ (واحدٍ) فقط في القرآنِ الكريمِ ، **هو قولُه تعالى:﴿وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلاَيَتِهِم مِّنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُواْ ، وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلاَّ عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ ، وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾** [الأنفال/٧٢].

نستظهرُ من باطنِ هذا النصِّ الكريمِ – عن بنيتِه العميقةِ – الترابطَ الشرطيَّ التعليقيَّ الناجمَ عمَّا نقرأُه عن الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا **﴿مَا لَكُم مِّن وَلاَيَتِهِم مِّنْ شَيْءٍ﴾** – وهو جملةٌ اسميةٌ مسبوقةٌ بـــ(ما) النافيةِ مؤلفةٌ من الخبرِ المقدَّمِ (لكم) ، والمبتدأ المؤخرِ (شيء) المسبوقِ بـــ(من) المزيدةِ للتوكيد ، ولاستغراقِ جنسِ مجرورِها – والشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا **﴿حَتَّى يُهَاجِرُواْ﴾** وهو الجملةُ المؤلَّفةُ من الفعلِ المضارعِ (يُهاجِروا) المسبوقِ بـــ(حتَّى) اللازمةِ معه هنا ، ومن الكنايةِ عنِ الفاعلِ له ، وهو الضميرُ (واو الجماعة) العائدِ على (الذين آمنوا). فتُفصِحُ هذه القراءةُ عن بنيةٍ سطحيةٍ ظاهرةٍ أساسُها الشرطُ والتعليقُ ، هي (لكم مِّن وَّلايتِهم شيءٌ إنْ يُهاجِروا/ إنْ هاجَروا) ، أو (إنْ هاجَروا فلكم من وَلايتِهم شيءٌ). واللهُ أعلم. ((أي ما لكُم من مِّيراثِهم من شيءٍ حتَّى يُهاجِروا ؛ فحينَئذٍ يحصلُ بينَكمُ التَّوارُثُ... وقيل: معناهُ ما لكُم من مُّوالاتِهم ونُصرتِهم من شيءٍ. أي ليس عليكُم نُصرتُهم))[٤٧].

وفي النصِّ اللاحقِ – بعد موضعِ الشاهدِ في هذه الآيةِ الكريمةِ – يُطالعُنا تعليقٌ شرطيٌّ أساسٌ ، هو قولُه تعالى: **﴿وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلاَّ عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ﴾** ، مما يكشِفُ عن محورٍ أُسلوبيٍّ رئيسٍ قام عليه نظمُ هذه الآيةِ الكريمةِ ، وهو الشرطُ.

٦- النفيُ بـــ(لم) ⟵ فعلُ الجوابِ المقدَّمِ (مضارعٌ) ⟵ حتَّى ⟵ فعلُ الشرطِ (مضارعٌ):

ورد هذا التركيبُ الشرطيُّ الخاصُّ في القرآنِ الكريمِ في (٣) ثلاثةِ مواضعَ[٤٨]، منها موضعانِ (اثنانِ) للجوابِ بالفعلِ (يكُن) – من أفعالِ الكينونةِ – بعد (لم) ، وموضعٌ (واحدٌ) فقط بالفعلِ التامِّ بعد (لم) في الجوابِ. **ومن ذلك قولُه تعالى:﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾** [الأنفال/٥٣].

نقرأُ في هذا النصِّ الكريمِ معنًى تعليقيًّا قائمًا على نظمٍ خاصٍّ مؤلَّفٍ من الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا ، وهو **﴿لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ﴾**المسبوقُ فعلُه (يكُ) بأداةِ النفي اللازمةِ معه (لم) ، ومن الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا ، وهو **﴿حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾**المسبوقُ بـــ(حتَّى) اللازمةِ قبلَ فعلِه (يُغيِّر) في هذا التركيب ؛ ليُطالعَنا هذا المعنى بما نفهَمُ عنه تعليقًا شرطيًّا هو (يكونُ اللهُ مُغيِّرًا نعمةً أنعمها على قومٍ إنْ يُغيِّروا/ إنْ غيَّروا ما بأنفُسِهم) ، أو (إن يُّغيِّرِ القومُ ما بأنفُسِهم يُغَـيِّرِ اللهُ نعمتَه التي أنعمها عليهم) ، أو (إن غَـيَّرَ القومُ ما بأنفُسِهم غيَّرَ اللهُ نعمتَه التي أنعمها عليهم). واللهُ أعلم.

---

(47) مجمع البيان ٤٤٣:٤. ويُنظَر: جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن ، الطبري ، تح: محمود محمد شاكر ٨٨:١٤ ، وتفسير ابن أبي حاتم المسمى (التفسير بالمأثور) ، تح: أسعد محمد الطيب ١٥٨:٧، والنكت والعيون (تفسير الماوردي) ، أبوالحسن الماوردي ، تح: السيد بن عبدالمقصود ٨٣:٢.

(48) عرضنا في المتنِ لنصَّي موضعَين منها. أما الموضعُ الثالثُ فهو قولُه تعالى: {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ} [البينة/١].

وبعبارةِ التعليقِ الشرطيِّ لهذا التركيبِ فسَّر البغويُّ هذا النظمَ بقولِه: ((فإذا فعَلُوا ذلكَ غيَّرَ اللهُ ما بهم فَسَلَبَهُمُ النِّعمةَ))[٤٩] ، وسواهُ من المفسرين[٥٠]. قال العلامةُ الطباطبائيُّ عن هذه الآيةِ: إنها ((تَهتِفُ بأنَّ منَ السُّنةِ الإلهيةِ أنْ تستمرَّ على العبدِ نعمتُه ، وهدايتُه حتَّى يُغيِّرَ هو ما عندَه بالكُفرانِ والتعدِّي ، فيسلُبَ اللهُ منه النعمةَ والهداية))[٥١]. أي ((أنَّ الرحمةَ الرّبانيّةَ عامّةٌ تَسَعُ جميعَ الخلقِ ، لكنّها تبلُغُ الناسَ ، وتصلُ إليهم بما يُناسِبُ كفاءَتَهم ، وشأنَهم. فإنَّ اللهَ – سبحانه – يُغدِقُ مُبتدئًا بنِعَمِه الماديّةِ ، والمعنويّةِ على جميعِ الأُممِ. فإذا استفادوا من تلكَ النِّعمِ في السَّيرِ نحوَ الكمالِ ، والاستمدادِ منها في سبيلِ الحقِّ تعالى ، والشكرِ على نعمائِه بالإفادةِ منها إفادةً صحيحةً ؛ فإنَّ اللهَ – سبحانه– سيُثْبِتُ نَعماءَه ، ويَزيدُها. أمّا إذا استُغِلَّتْ تلكَ المواهبُ في سبيلِ الطُّغيانِ ، والانحرافِ ، والعنصرية ، وكُفرانِ النعمةِ ، والغرورِ، والفسادِ ؛ فإنَّ اللهَ سيَسلُبُهُم تلكَ النِّعَمِ ، أو يُبدِلُها إلى بَلاءٍ ، ومصيبةٍ. بناءً على ذلك فإنّ التغييرَ يكونُ مِنْ قِبَلِنَا دائمًا ، وإلاّ فإنَّ النَّعماءَ الإلهيةَ لا تَزُولُ))[٥٢].

وقولُه تعالى:﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ، إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور/٦٢].

حوى هذا النصُّ الكريمُ نظمًا تعليقيًّا توقفَّ فيه حصولُ الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا **﴿لَمْ يَذْهَبُوا﴾** – المسبوقِ فعلُه بـــ(لم) النافيةِ اللازمةِ قبلَه في هذا التركيبِ – على حصولِ الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا **﴿حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾** – المسبوقِ فعلُه بـــ(حتَّى) اللازمةِ قبلَه – لنقرأَ عنه دلالةً باطنيةً مفادُها (يذهبونَ إنِ يستأذِنوهُ/ إنِ استأذَنوه) ، أو (إن يَّستأذِنوهُ يذهبُوا) ، أو (إنِ استأذَنوهُ ذهبُوا). واللهُ أعلمُ.

ولعلَّ أوفَى استدلالٍ على هذا المعنى الباطنِ هو قولُه تعالى اللاحقُ هذا النصَّ في الآيةِ نفسِها: **﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾**، أي: (إن يَّستأذِنوكَ فأذَن لَّهم) ؛ فيتحصَّلُ: (إن يَّستأذِنوكَ فتأذَن لَّهم يَذهبُوا).

إنَّ طلبَهم المرادَ به الانصرافُ والذهابُ متعلِّقٌ وقوعُه بصدورِ الإذنِ عنِ النبيِّ محمدٍ (صلى اللهُ عليه وآله وسلم) ؛ فشرطُ الذهابِ هو الإذنُ. قال الزمخشريُّ: ((ألا تَراهُ كيفَ علَّقَ الأمرَ بعدَ وُجودِ استئذانِهم بمشيئَتِه وإذْنِه لِمَنِ استَصْوَبَ أَن يَّأذَنَ له... وقالوا: كذلك ينبغِي أن يكونَ الناسُ معَ أئمتِهم ومُقدَّمِيهم في الدِّينِ والعِلْمِ يُظاهِرونَهم ، ولا يَخذُلونَهم في نازلةٍ من النوازلِ ، ولا يتفرَّقُون عنهم. والأمرُ في الإذْنِ مُفوَّضٌ إلى الإمامِ إنْ شاءَ أَذِنَ ، وإن شاءَ لم يأذَنْ ، على حَسْبما اقتضاه رأيُه))[٥٣].

٧– النفيُ بـــ(ليس)ـــــ جملة الجوابِ (ليس، واسمها،وخبرها)ـــــ حتَّى ـــــ فعْلُ الشرطِ (مضارعٌ):

---

(49) لباب التأويل في معالم التنزيل (تفسير البغوي) ٣٦٨:٣.

(50) ينظَر: تفسير كتاب الله العزيز (تفسير الهواري) ، تح: بالحاج بن سعيد شريفي ٤٨٧ ، والتفسير الكبير المسمى (مفاتيح الغيب) ، الرازي ٤١٨:٧ ، والجواهر الحسان في تفسير القرآن (تفسير الثعالبي) ١١٦:٢.

(51) الميزان في تفسير القرآن ٢٢٥:٩.

(52) الأمثل في تفسير كتاب الله المُنزَل ، ناصر مكارم الشيرازي ٤٥٨:٥.

(53) الكشاف ٤٢٩:٤. ويُنظرُ: البحر المحيط ، أبو حيان ٣٣٨:٨ ، وفتح القدير ، الشوكاني ٢٥٥:٥ وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (تفسير السعدي) ٥٧٦:١ ،.

ورد هذا التركيبُ في موضعٍ (واحدٍ) فقط في القرآنِ الكريمِ ، **في قولِه تعالى:﴿قُلْ يَأَهْلَ الْكِتَبِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ، وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ، فَلا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَفِرِينَ﴾** [المائدة/٦٨].

تحصَّل في هذا التركيبِ الربطُ الشرطيُّ عنِ تعلُّقِ الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا﴿لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ – وهو مؤلَّفٌ من (أداةِ النفي) الفعلِ الناقصِ (ليس) ، واسمِها المُكنّى عنه بالضميرِ (تاء) الفاعلين ، وخبرِها الجارِّ والمجرورِ (على شيءٍ) – على الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا ﴿حتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ ، المسبوقِ فعلُه (تُقيموا) بـــ(حتَّى) اللازمةِ قبلَه.

ويبرُزُ لنا عن هذا التركيبِ الترابطيِّ العميقِ ما يؤدي إلى نظمٍ ظاهرٍ هو (أنتم على شيءٍ إنْ تُقيمُوا/ أقمتُمُ التوراةَ والإنجيلَ وما أُنزلَ إليكم من ربِّكم) ، أو (إنْ تُقيمُوا/ أقمتُمُ التوراةَ والإنجيلَ وما أُنزلَ إليكم من ربِّكم فأنتُم على شيءٍ) قائمٍ على التعليقِ الشرطيِّ. واللهُ أعلم.

إنَّ ((المقصودَ من الآيةِ إنما هو إقامةُ التّوراةِ ، والإنجيلِ عندَ مجيءِ القرآنِ بالاعترافِ بما في التّوراةِ والإنجيلِ من التبشيرِ بمحمد (صلى الله عليه [وآله] وسلم) حتَّى يؤمنوا به ، وبما أُنزلَ عليه))[٥٤].

المبحثُ الثاني/ أسلوبُ الشرط بـــ(الطَّلَب وحتى)

الطلبُ:من أوَّلِ فهْمٍ يتحصَّل لنا عنِ الطَّلبِ نُدركُ أنَّ مدلولَه ((هو إيجادُ الفعلِ ، أو التركُ ، لا الإعلامُ بكونِ الطالبِ طالبًا. وإلاّ لَمَا وَجَبَ الامتثالُ لِلآمرِ ، فيُكتَفَى بحصولِ سَماعِ الطلبِ. لكنَّ ذلكَ ليس مقصودًا))[٥٥].

وقد ورد أُسلوبُ الشرطِ بالطلبِ – هنا – على ضربَين ، هما:

الضربُ الأولُ/ النهيُ: وهو طلبُ الكفِّ عن الفعلِ[٥٦]. ويكون بـــ(لا) الناهيةِ ، يعقُبُها الفعلُ المضارعُ المجزومُ بها. وهي أداتُه الوحيدة المرادُ بها تركُ الفعلِ[٥٧]. وقد ورد هذا الضربُ في الاستعمال الشرطيِ موضوعِ البحث ، على صورةٍ واحدةٍ هي:

الجوابُ المقدم (لا الناهية والفعْل المضارع) ⟵ الشرط المؤخر (حتَّى والفعْل المضارع):

جاءت هذه الصورةُ في (١٣) ثلاثةَ عشرَ موضعًا في القرآنِ الكريمِ[٥٨]. **منها قولُه تعالى:﴿وَلا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ المسْجِدِ الحَرَامِ حتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ، فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ، كَذَلِكَ جَزَاءُ الكَافِرِينَ﴾** [البقرة/١٩١].

---

(54) التحرير والتنوير ٤:٢٤٧.

(55) التحرير والتنوير ٢:٤١.

(56) يُنظرُ: العين (نهى) ، والكتاب ١:١٣٦ ، وأساس البلاغة (نهى) ، وأساليب الطلب عندَ النحويين والبلاغيين ، د. قيس الأوسي ٤٦٤-٤٧٢.

(57) يُنظرُ: وأساليب الطلب عندَ النحويين والبلاغيين ٤٧٢.

(58) عرضنا في المتنِ لنصوصٍ خمسةَ مواضعَ منها. أما المواضعُ الثمانيةُ الأخرُ فهي قولُه تعالى:{وَلا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتى يَبْلُغَ الهَدْيُ مَـحِلَّهُ}[البقرة/١٩٦] ، و{وَلا تَنْكِحُوا المُشرِكَاتِ حَتى يُؤْمِنَّ وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيرٌ مِّنْ مُّشرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ، وَلا تُنْكِحُوا المُشرِكِينَ حَتى يُؤْمِنُوا ، وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيرٌ مِّنْ مُّشرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ}[البقرة/٢٢١] ، و{وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ حَتى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ}[البقرة/٢٣٥] ، و{يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمَنُواْ لا تَقْرَبُواْ الصَّلاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ}[النساء/٤٣] ، و{وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سوَاءً ، فَلا تَتَّخِذُوا مِنهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ}[النساء/٨٩] ، و{وَلا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلا بِالتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتى يَبْلُغَ أَشدَّهُ}[الأنعام/١٥٢] ، و[الإسراء/٣٤] ، و{فَإِنْ لَّمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلا تَدْخُلُوهَا حَتى يُؤْذَنَ لَكُمْ}[النور/٢٨].

يتضحُ الربطُ التعليقيُ بين الجوابِ المقدَّمِ ﴿لا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ المَسْجِدِ الحَرَامِ﴾- الذي يبدأُ بالفعلِ المضارع المنهيِّ عنه تعليقًا (تُقاتِل) ، المسبوق بـــ(لا) الناهيةِ الجازمةِ – والشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا ﴿حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ – الذي يبدأُ بالفعل المضارع (يُقاتل) المسبوقِ بـــ(حتَّى) اللازمةِ قبلَه – ولكلٍ من الفعلين لوازمُهما الإسناديةُ ، والتكميليةُ في النظمِ الظاهرِ الذي نقرأُ عنه النظمَ الشرطي الباطنَ (قاتِلوهم عندَ المسجد الحرامِ إنْ قاتلوكم فيه)، أو (إنْ قاتَلوكم عندَ المسجد الحرامِ فقاتلوهم فيه). واللهُ أعلم.

ويؤيدُ هذه القراءةَ الباطنيةَ الدلالية عن هذا التركيب ، ويؤكدُه قولُه تعالى اللاحقُ له:﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾. مما يكشفُ عن الصلةِ التعليقيةِ التامةِ بين الطرفين (الجواب المقدم) ، و(الشرط المؤخر) نتيجةَ الربطِ الواقعِ بينهما بـــ(لا) الناهية ، و(حتَّى).

ومنها قولُه تعالى:﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ، وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ، فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة/٢٢٢].

في النصِّ الكريمِ ربطٌ تعليقيٌّ شرطيٌّ طرفاهُ الجوابُ المقدَّمُ ﴿لا تَقْرَبُوهُنَّ﴾ – الذي يبدأُ بالفعلِ (تَقْرَبُ) المضارعِ المنهيِّ عنه بـــ(لا) الناهيةِ الجازمةِ – والشرطُ المؤخرُ وجوبًا ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ – الذي يبدأُ بالفعلِ المضارعِ (يطهُر) المسبوقِ بـــ(حتَّى) اللازمةِ قبلَه – بما للفعلَين من صلاتٍ إسناديةٍ ، وتكميليةٍ. وعن هذا التركيبِ التعليقيِّ الظاهرِ ندَّبَرُ الدلالةَ الباطنيةَ بما نظمُه (اقربُوهُنَّ إن طَهُرْنَ) ، أو (إن يَطهُرْنَ فاقربُوهُنَّ). واللهُ أعلم.

إنَّ ما مرَّ من تبيينٍ يؤكدُه النصُّ القرآنيُّ نفسُه في قولِه تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ من تعليقٍ شرطيٍّ معروفٍ مؤلفٍ من أداةِ الشرطِ (إذا) ، وفعلِ الشرطِ (تطهَّرْنَ) ، وجوابِ الشرطِ ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ المقترنِ بـــ(الفاء) ؛ ليكونَ التركيبُ ﴿لا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ تعاقُبيًّا قائمًا على الطلبِ (النهي) المقدَّم ، و(حتَّى) الغائيةِ المؤخَّرة.

ومنها قولُه تعالى:﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ، إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾[النساء/١٤٠].

اشتملَ النصُّ الكريمُ على تعليقٍ ارتباطيٍّ مكوَّنٍ من الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا ﴿لا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾ – المسبوقِ فعلُه المضارعُ (تقعُدوا) بـــ(لا) الناهيةِ – ومن الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا ﴿حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ المسبوقِ فعلُه (يَخُوضُوا) بـــ(حتَّى) الغائيةِ اللازمةِ قبلَه لدلالةِ التعليقِ العميقةِ التي نقرؤُها بما نصُّه (اقعُدُوا معهُم إنْ يَّخوضُوا/ إنْ خاضُوا في حديثٍ غيرِه) ، أو (إنْ يَّخوضُوا/ إنْ خاضُوا في حديثٍ غيرِه فاقعُدُوا معهُم). واللهُ أعلم.

وقد ورد في النصِّ الكريمِ نفسِه نظمٌ شرطيٌّ بالتركيبِ المعروفِ هو﴿إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾ ما يدُلُّ على المعنى العميقِ بقيدِ التعليقِ الشرطي في تركيبِ (النهي وحتَّى) ، فتحصَّل أنَّ الأمر الإلهي بتركِ مجالسةِ الكفار عند تجرُّئِهم على اللهِ بالخوضِ السافر في آياته قد جرى تأكيدُه بتوظيفِ

أُسلوب الشرط لعرضِه في الآية مرتين ، بالشرط الظاهر المعروف مرةً ، وبالشرط الضمني عن دلالته العميقة مرةً أخرى كما عرضنا بالتحليل.

قال السيدُ الطباطبائيُّ ((والمرادُ بالإعراضِ عَدَمُ مشاركتِهم فيما يَخوضون فيه ، كالقيامِ عنهُم والخروجِ من بينِهم ، أو ما يُشابهُ ذلك مما يتحققُ به عَدَمُ المشاركةِ. وتَقييدُ النهْيِ بقولِه: ﴿حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ للدَّلالةِ على أنَّ المنهيَّ عنه ليسَ مُطلَقَ مُجالستِهم والقعودِ معهم. ولو كانَ لِغَرَضٍ حَقٍّ. وإنَّما المنهيُّ عنهُ مُجالستُهُم مادامُوا مُشتَغلين بالخَوضِ في آياتِ اللهِ سبحانه... فإذا دَخَلُوا في حَديثٍ غَيرِهِ فلا مانعَ يَمنَعُكَ من مُجالستِهم))[٥٩].

ومنها قولُه تعالى: ﴿قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف/٧٠].

انتظمَ هذا النصُّ الكريمُ تركيبًا تعليقيًّا شرطيًّا تألف من الجوابِ المقدَّمِ **﴿لا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾** – وفعلُه المضارعُ (تسأل) منهيٌّ عنه بـــ(لا) الناهيةِ – ومن الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا **﴿حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾** –وفعلُه المضارعُ (أُحدِثَ) مسبوقٌ بـــ(حتَّى) الغائيةِ اللازمةِ قبلَه – فجرى بينهما ربطٌ يبيِّنُ لنا دلالةً باطنيةً نظمُها هو (اسألني عن شيءٍ إن أُحدِثْ/ إنْ أحدَثْتُ لكَ منه ذِكْرا) ، أو (إنْ أُحدِثْ لك منه ذِكرًا فاسألني) ، أو (إنْ أحدَثْتُ لك منه ذكرًا فاسألني). واللهُ أعلم.

ومنها قولُه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [النور/٢٧–٢٨].

في النصِّ الكريمِ يُطالعُنا تعليقٌ شرطيٌّ (في موضعَين منه) ناشىءٌ عن ارتباطِ الجوابِ المقدَّمِ **﴿لا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾** – وفعلُه المضارعِ (تدخل) منهيٌّ عنه بـــ(لا) – بالشرطِ المؤخَّرِ **﴿حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾** – (ذي الفعلِ المضارعِ (تستأنِسُ) ، والفعلِ المعطوفِ عليه (تُسلِّمُ)) المسبوقِ بـــ(حتَّى) اللازمةِ قبلَه ، لنستنتجَ – بربطِ (لا الناهيةِ) ، و(حتَّى) الغائيةِ لهذين الطرفَين: (الجواب المقدَّم) ، و(الشرط المؤخَّر) – أنَّ الدلالةَ العميقةَ له ينتظمُها التركيبُ (ادخلوا بيوتًا غيرَ بيوتِكم إنِ استأنستُم وسلَّمتُم على أهلها) ، أو (إنْ تستأنِسُوا وتسلمُوا على أهل بيوتٍ غيرِ بيوتِكم فادخلوها) ، أو (إنْ استأنستُم وسلَّمتُم على أهل بيوتٍ غيرِ بيوتِكم فادخلوها). في الموضعِ الأول منهما.

وناشئٌ عنِ ارتباطِ الجوابِ المقدَّمِ **﴿لا تَدْخُلُوهَا﴾** – ذي الفعل المضارعِ (تدخل) المنهيِّ عنه بـــ(لا) المقدَّمِ هو وصلاتُه الإسناديةُ ، والتكميليةُ – بالشرطِ المؤخَّرِ **﴿حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾** – ذي الفعلِ المضارعِ (يُؤذَن) المسبوقِ بـــ(حتَّى) اللازمةِ قبلَه – لنستنتجَ عن ربطِ (لا الناهيةِ) ، و(حتَّى) الغائيةِ لهذين الطرفَين (الجواب المقدَّم) ، و(الشرط المؤخَّر) أنَّ الدلالة العميقةَ له ينتظمُها التركيبُ (ادخلوها إنِ أُذِنَ لكم) ، أو (إنْ أُذِنَ لكم فادخلوها) ، أو (إنْ يُؤذَنْ لكم فادخلوها).

الضربُ الآخرُ / الأمرُ:

١/ الجوابُ (أمرُ الفعْلِ) ، أو (طَلَبُ الفعْلِ) ← حتَّى ← فعْلُ الشرطِ (مضارعٌ):

(59) الميزان في تفسير القرآن ٧٥:٧. وينظَر: التحرير والتنوير ٤٨٠:٤ ، وفي ظلال القرآن ، سيد قطب ٢٦٤:٢.

ورد هذا الضربُ من التركيبِ الشرطيِّ الضمنيِّ في (٨) ثمانيةِ مواضعَ في القرآنِ الكريمِ[٦٠]. سنعرِضُ لها بعدَ هذه المقدمةِ التحقيقيةِ الاستنتاجية:

الأمرُ ، وما يُطلَبُ به / نظرةٌ في التسمية:

هو طلبُ إيقاعِ فِعْلٍ ، أو طلبُ فِعْلِ شيءٍ[٦١] ، فهو – إذًا – ((صيغةٌ تستدعي الفِعْلَ ، أو قولٌ يُنبِيءُ عنِ استدعاءِ الفعلِ من جهةِ الغير))[٦٢]. ويكون بصيغةِ (افْعَلْ) في الغالب. قال الدكتور قيس الأوسي: ((يُسمِّي النحاةُ صيغةَ (افعَلْ) فعلَ الأمر. وعلامتُه عندَهم مركَّبةٌ من مجموعِ أشياءَ ...[منها] دلالتُه على الطلب))[٦٣].

ولو أعملنا الفكْرَ في التسميةِ المتداولةِ لهذا الموضوعِ ، وهي (فِعلُ الأمرِ) لتجلَّى لنا أنها تستدعي النظرَ، والتعديلَ إلى ما هو أبلغُ في الدلالةِ على المُراد. فـ(الفعلُ) – كما حدَّه سيبويه – هو ((أمثلةٌ أُخذَت من لفظِ أحداثِ الأسماءِ ، وبُنِيَتْ لِمَا مضَى ، ولِما يَكُونُ ولم يَقَع ، وما هو كائنٌ لم ينقطِع))[٦٤]. فتبينَ أنَّ الفعلَ ذو دلالتين هما: الحدثُ ، والزمنُ. وهما مطردتان في حد النحاة للفعل[٦٥]. وعبارتُه (ولِما يَكُونُ ولم يَقَع) تُفصِحُ عن أنَّ الأمرَ لم يُفعَلْ بعدُ ، فهو ليس بـ(فِعْلٍ) مادامَ مؤجَّلاً إيقاعُه ، ويجتذبُه حالان: إحداثُه ؛ ليكونَ – فيما بعدُ – فِعلاً ، وعدمُ إحداثِه ؛ ليبقى أمرًا بالفِعْلِ قد تحقق لفظُ الأمرِ به ، ولم يقع حقيقةً.

وهذا البيانُ للفعلِ ، وما يصدُقُ عليه مرهونٌ بالزمنِ الذي يتحصَّلُ من سياقِ القولِ ، وليس بالفعلِ نفسِه ؛ لذا طرحَ الأصوليون دلالةَ الزمنِ عنِ الفعلِ ، وأثبتوا له الدلالةَ على الحدَث ، فكان حدُّهم له بأنه ((ما أنبَأَ عن حركةِ المُسَمَّى))[٦٦].

مما مرَّ يرجَحُ عندنا ((أنَّ الفعلَ بصيغتِه المستقلةِ لا يدُلُّ على الزمن. فلو قُلنا: (كَتَبَ) لتبادرَ إلى الذهنِ مدلولُ هذا الفعلِ ، وفُهِمَ أنَّ الأمرَ يتعلَّقُ بعمليةِ الكتابةِ ، ولكنه خلْوٌ من الدلالةِ الزمنيةِ. فإذا قُلنا: (كَتَبَ عليٌّ الدرسَ أمسِ) تبادرَ إلى الذهنِ أنَّ الحدَثَ قد وقعَ في زمنٍ مضَى ، أو قُلنا: (إذا كَتَبَ عليٌّ الدرسَ فَهِمَهُ) تبادرَ إلى الذهنَ أنَّ الحدثَ لم يقَع ، وقد يقعُ مستقبَلًا... [و] أنَّ السياقَ هو الذي يُعطِي الفعلَ دلالةً زمنيةً))[٦٧]. وإلى هذا ذهب الدكتور ابراهيمُ السامرائيُّ بقولِه: ((إنَّ الفعلَ العربيَّ لا يُفصِحُ عنِ الزمانِ بِصِيَغِه ، و إنما يتحصَّلُ

---

(60) عرضنا في المتنِ لنصوصٍ أربعةٍ مواضعَ منها. أما المواضعُ الأربعةُ الأخرُ فهي قولُه تعالى:{فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ}[البقرة/١٠٩] ، و{وَقَاتِلُوهُمْ حَتى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ للّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلا عُدْوَانَ إلا عَلى الظالِمِينَ}[البقرة/١٩٣] ، و{وَاللاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً}[النساء/١٥] ، و{ وَقَاتِلُوهُمْ حَتى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّه للّهِ فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ }[الأنفال/٣٩].

(61) يُنظَرُ: المرتجل ، أبو محمد عبدالله بن أحمد الخشاب، تح: علي حيدر ٢١٥ ، والبحر المحيط ١٨١:١ ، وأساليب الطلب عندَ النحويين والبلاغيين ٨٣.

(62) الطِّراز المتضمن لأسرارِ البلاغةِ وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة العلوي ٢٨١:٣.

(63) أساليب الطلب عندَ النحويين والبلاغيين ١١٣.

(64) الكتاب ٢:١.

(65) ينظر: الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي، تح: مازن المبارك ٥٢-٥٣، والمسائل العسكريات في النحو العربي ، أبو علي الفارسي ، تح: د. علي جابر المنصوري ٧٤ ، والحدود في النحو ، الرماني ، تح: مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني ٣٨ ، والخصائص ، ابن جني ، تح: محمد علي النجار ٣: ٩٨ ، والمفصل في علم العربية ، الزمخشري ٢٤٣.

(66) البحث النحوي عند الاصوليين ١٤٥. وينظر: الأشباه والنظائر ١: ٢٧.

(67) الجملة الخبرية في نهج البلاغة: دراسة نحوية ، د. علي عبدالفتاح ٩٥.

الزمانُ من بناءِ الجملةِ ؛ فقد تشتَمِلُ على زياداتٍ تُعينُ الفعلَ على تقريرِ الزمانِ في حُدودٍ واضحة))[٦٨]. وهو مذهبُ غيره من المحدثين[٦٩]. ويُسمَّى زمنُ الفعلِ الذي يُحدِّدُه سياقُ الكلام ((الزمنَ النحويَّ))[٧٠].

نخلُصُ مما مرَّ إلى أننا لو قلنا لشخصٍ نأمرُه بالذهاب: (اذهبْ) فإننا قد أمرناه بفعلٍ (الذهاب) ؛ لذا لا يَصِحُّ أنْ نُسميَ هذا الطلبَ إلا (أمرًا بالفعل) ، أو (أمرَ فعلٍ). وهو لم يقعْ بعدُ ، أي لم يحدُث. فهو (لم يُفعل). ولهذا السببِ لا يمكنُ أنْ نسميَه (فعلاً) ، أو (فعلَ أمرٍ) ، بل هو (أمرُ فعلٍ).

وبالعَوْدِ إلى الشواهدِ (الثمانية) لهذه الصورةِ من هذا الضربِ للاستعمال الشرطيِّ في القرآن الكريم ، فإننا نذكُرُ منها **قولَه تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾**[البقرة/١٨٧].

في النصِّ الكريمِ ورد الترابطُ الشرطيُّ الخاصُّ عن التعليقِ الثابتِ للجوابِ المقدَّمِ **﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾** – وهو أمرُ فعلٍ (طلبٌ) من التوجيهِ بـــ(الأكلِ ، والشربِ) للمأمورين به – على الشرطِ **﴿يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾** المسبوقِ فعلُه بـــ(حتَّى) اللازمةِ قبله لإحكامِ التعليق الذي يجبُ فيه هذا الترتيبُ من تقديمٍ للجواب ، وتأخيرٍ للشرط ، لنستطلعَ عن هذا التركيبِ ما نصُّه (إنْ تبيَّن لكمُ الخيطُ الأبيضُ من الخيط الأسود من الفجر فلا تأكلوا ، ولا تشربوا) ، أو (إن لَّم يتبيَّنْ لكمُ الخيطُ الأبيضُ من الخيط الأسود من الفجر فكُلُوا ، واشربُوا). فالتعليقُ جارٍ لـــ(الأكلِ ، والشربِ) على (تبيُّنِ الخيطِ الأبيضِ من الخيط الأسود من الفجر) يكونان إذا لم يكن ، ولا يكونان إذا كان.

وقولُه تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾[الأنعام/٦٨].

ثمةَ ترابطٌ شرطيٌّ في النصِّ الكريم واقعٌ بين الجوابِ المقدَّمِ **﴿أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾** – وهو أمرُ فعلٍ (طلبٌ) من التوجيهِ بـــ(الإعراضِ) للمأمور به – على الشرطِ المؤخَّرِ **﴿يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾** المسبوقِ فعلُه بـــ(حتَّى) اللازمةِ قبله توثيقًا للتعليق الشرطيِّ الخاصِّ الذي يجبُ فيه هذا الترتيبُ من تقديمٍ للجواب ، وتأخيرٍ للشرط ؛ لنقرأَ عن هذا التركيب صورةً شرطيةً ينتظمُها القولُ: (لا تُعرِضْ عنهم إن يَّخوضوا / إنْ خاضوا في حديثٍ غيرِه) ، أو (إن خاضوا في حديثٍ غيرِه فلا تُعرضْ عنهم) ، أو (إن لم يَخوضُوا في حديثٍ غيرِه فأعرِضْ عنهم). واللهُ أعلم. فالتعليقُ حاصلٌ لـــ(الإعراضِ) على (الخوضِ في حديثٍ في آياتِ الله) ، يكونُ إذا كان ، ولا يكونُ إذا لم يكن[٧١].

وقولُه تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق/٦] ، الذي نستظهِرُ عنه رَبْطًا تعليقيًّا بين الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا **﴿أَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾** – وهو يَضُمُّ أمرَ فعلٍ (طلَبٍ) من التوجيهِ بـــ(الإنفاق) على النساءِ المطلقاتِ الحواملِ (أنفِقُوا) – وبين الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا **﴿حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾** المسبوقِ بـــ(حتَّى) الربطيةِ اللازمةِ ، مُؤدَّى نظمِه يُفصِحُ لنا عن أنَّ المرادَ هو (إنْ وضَعْنَ حملَهُنَّ فلا تُنفِقُوا عليهِنَّ). واللهُ أعلمُ.

---

(68) الفعل: زمانه وأبنيته ٢٤.

(69) ينظر: إسناد الفعل: دراسة في النحو العربي ، رسمية محمد المياح ١٩-٢١ ، ومجلة الضاد – الجزء الثالث– ١٩٨٩م: الزمن الصرفي والزمن النحوي في اللغة العربية ، د. فاضل مصطفى الساقي ١٣٧ ، ومجلةُ الأستاذ – العدد الخامس– ١٩٩٠م: التقسيم الصرفي للكلمة العربية ، د. صباح عباس السالم ٩٥.

(70) اللغة العربية: معناها ومبناها، د. تمام حسان ٢٤٠، وينظر: النحو الوافي ، د. عباس حسن ١: ٤٩-٥٢.

(71) ينظر: تحليلُ قولِه تعالى: {فَلا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتىَ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ}[النساء/١٤] في ص(٢٧-٢٨) من هذا البحث.

إنَّ دلالةَ الربطِ ، والارتباطِ بين رُكنَي هذا التعليقِ مؤكَّدةٌ بالنصِّ نفسه ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ﴾، أي (وإن لَّم يَكُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ فلا تُنفقوا عليهنّ) الذي يُقابِلُه دلاليًّا – ما قرأناهُ عن النصِّ موضعِ الشاهدِ – (إنْ وضَعْنَ حملَهُنَّ فلا تُنفِقُوا عليهنَّ). إذ إنَّ ((مفهومَ انتفاءِ المشروطِ عندَ انتفاءِ الشرْطِ ، أي: فغيرُ أُولاتِ حَمْلٍ لا يَجبُ الإنفاقُ عليهنَّ. ونحوُ: مَنْ تطَهَّرَ صَحَّتْ صَلاتُهُ))[٧٢]. وهو حُكمٌ جارٍ ((في نفقةِ المطلَّقةِ الحاملِ ؛ لأنَّها واجبةٌ لها مُدَّةَ حَمْلِها في قولِ الجميعِ ، سواءً كان طلاقًا بائنًا ، أم رجعيًّا))[٧٣]. بآيةِ ما أَنَّهُنَّ ((ما دُمْنَ حاملاتٍ فهُنَّ في حالةِ عِدَّةٍ يَستَحِقَنَّ النفقةَ ... على الزوج))[٧٤].

وقولُه تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[الحجرات/٩]. الذي حوى تعليقًا للجواب المقدَّم **﴿قَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾** ذي الأمرِ بفعل (القتال) وهو (قاتِلْ) ، على الشرطِ المؤخر **﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾** ذي الفعل (تفيء) المسبوق بـــ(حتَّى) الغائية لنستظهرَ عن هذا النظمِ دلالةً عميقةً نقرؤُها من تدبرنا أنها (لا تُقاتلوا التي تبغي إنْ تَفِئْ / إنْ فاءتْ إلى أمرِ اللهِ) ، أو (إنْ تَفِئْ / إنْ فاءتْ إلى أمرِ اللهِ فلا تُقاتلوها). واللهُ أعلم.

ويُؤكِّدُ هذه الدلالةَ الشرطية الضمنية العميقة في هذا التركيبِ (الأمر وحتَّى) قولُه تعالى في النصِّ نفسه **﴿فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا﴾** ، أي (لا تقاتلوا إنْ فاءت).

٢/ الجوابُ (لامُ الأمرِ) ← الفعْلُ المضارعُ ← حتَّى ← فعْلُ الشرطِ (مضارعٌ):

وردت هذه الصورةُ لهذا الضربِ من التركيبِ الشرطيِّ الضمنيِّ في موضعٍ (واحد) فقط في القرآنِ الكريمِ ، تجدُرُ الإشارةُ – قبل ذكرِه – إلى أنَّ (اللامَ) هنا هي أداةٌ للأمرِ يُطلَبُ بها الفعلُ[٧٥] ، تُوظَّفُ مع الفعلِ المطلوبِ بها في أمرِ الغائبِ ، لا المخاطَبِ[٧٦].

والموضعُ الفردُ لهذا التركيبِ في القرآنِ الكريمِ هو **قولُه تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾**[النور/٣٣].

تحقق الربْطُ الشرطيُّ التعليقيُّ بين الجوابِ المقدَّمِ **﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾** – وهو قائمٌ على الفعلِ المضارعِ (يستعْفِف) المسبوقِ بـــ(لام الأمر) – وبين الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا **﴿حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾** المبدوءِ بالفعلِ المعلَّقِ عليه (يُغنِيَهم) ، المسبوقِ بـــ(حتَّى) اللازمةِ لهذا التعليقِ الشرطي ، وهو ما نُشرِفُ به على دلالةٍ عميقةٍ نظمُها هو (إن لَّم يُغْنِ اللهُ من فضلِه الذين لا يجدونَ نكاحًا فليَستَعْفِفُوا). أي ((لِيُجْتَهِدْ في العِفَّةِ. كأنَّ المُسْتَعْفِفَ طالبٌ مِنْ نفسِه العَفَافَ ، وحامِلُها عليه))[٧٧]. فقد ((قيَّد سبحانه هذا النَّهْيَ بتلكَ الغايةِ ،

(72) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ١:٢٦٩. ويُنظَر: فقه القرآن ، قطب الدين الراوندي ، تح: أحمد الحسيني ٢:١٦١ ، وزبدة البيان في براهين أحكام القرآن ، المحقق الأردبيلي ، تح: محمّد الباقر البهبودي ٥٤:١١.

(73) النكت والعيون ٤:٢٨٨.

(74) الأمثل ١٨:٤٢٣.

(75) يُنظَرُ: التعريفات ، الجرجاني ٢٠٠.

(76) يُنظَرُ: المقتضَب ٢:٤٤ ، وأساليبَ الطلبِ عندَ النحويين والبلاغيين ١٤٦ ، وفصول في بلاغة القرآن الكريم ٧٩.

(77) التفسير الكبير ١١:٣١٦.

وهي ﴿حتَّى يُغْنِيَهُمُ اللّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾، أي يَرزُقُهُم رِزقًــا يَستغنُونَ به ، ويتمَكَّنون بسببِه منَ النِّكاحِ. وفي هذه الآيةِ ما يدُلُّ على تقييدِ الجملةِ الأُولى))[٧٨].

إنَّ العفةَ هي ((حصولُ حالةٍ للنفْسِ تمتَنِعُ بها عن غَلَبةِ الشهوةِ. والمتعفِّفُ: المُتعاطِي لذلكَ بضَرْبٍ منَ المُمارسَةِ والقهْرِ. وأصلُه الاقتصارُ على تناولِ الشيءِ القليلِ الجاري مَجرَى العَفافةِ ، والعِفَّةِ. أي البقيةِ من الشيءِ))[٧٩]. لذا نقرأُ في (العفة) – هنا – أنها (امتلاكُ النفسِ) ، و(امتلاكُ زِمامِ الأمر). فمتى ما تمكنَ الإنسانُ من شيءٍ ، تناوله بالحلالِ المشروعِ تاركًا التعففَ عنه ، ولم يقهَر نفسَه على الامتناعِ عنه ، كما كان – سابقًا – وهو غيرُ متمكنٍ منه. أما المرادُ من الاستعفافِ – بعامةٍ – فهو ((الصبْرُ ، والنَّزاهةُ عنِ الشيءِ))[٨٠] ، أو ((إمْسَاكٌ عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ. وَاجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ وَاجِبٌ بِغَيْرِ خِلَافٍ))[٨١].

قال الرازي في موضعِ الشاهدِ هنا: وقد ورد في ((هذه الجملةِ الحكيمةِ وَعْدٌ كريمٌ منَ اللهِ – تعالى – للتائقينَ إلى الزواجِ ، العاجزينِ عَن تكاليفِه بأَنَّه – سُبحانَه – سيرزُقُهُم من فضلِه ما يُعينُهُم على التمكُّنِ منه ، متَى اعتَصَمُوا بطاعتِه ، وحافظُوا على أداءِ ما أمرَهُم به))[٨٢].

المبحثُ الثالثُ

ما ورد برباط (النفي وحتى) ، أو (الطلب وحتى) ولا تعليق شرطيًّا فيه[٨٣] :

إنَّ ما تحصَّل لنا تقريرُه فيما مضى من معنى (التعليق الشرطي) في تركيبِ (النفي وحتَّى) ، أو (الطلب وحتَّى) إنما تحقق عنِ الدلالةِ المقروءةِ منه في الموارِدِ التي جرى العرْضُ التحليليُّ لشواهدِها ، أو الإشارةُ إلى نظائرِها.

فعن هذه الدلالةِ العميقةِ تحديدًا لا يطَّرِدُ المعنى التعليقيُّ الشرطيُّ في كلِّ نظمٍ قائمٍ على تركيبِ (النفي وحتَّى) ، أو (الطلب وحتَّى). ومن ذلك قولُه تعالى:

١- ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا حتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ﴾ [يونس/٨٨].

فلا يصِحُّ (يؤمنون إنْ يرَوا العذابَ الأليم) ، أو (إنْ يَرَوا العذابَ الأليمَ يؤمِنُوا). فالعذابُ الأليمُ هو المستقرُّ في الآخرةِ لكفَّارِ الدنيا ؛ لأنهم لم يَرَوا نعيمَ الإيمانِ عندما كانوا في دارِ الابتلاءِ والاختبار. ولا يُمكِنُ أن يبقَى لهمُ اختبارٌ في الآخرةِ برؤيةِ العذابِ الأليمِ. ويُمكِنُ أنْ يُفهَمَ المعنى بأنَّ المرادَ هو (طلبُ عِقابِهم ، فلا يتنعَّمون بالإيمانِ كي يَرَوا العذابَ الأليم). واللهُ أعلم.

٢- ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لا تُنفِقُوا عَلَى مَنْ عِندَ رَسولِ اللّهِ حتَّى يَنفَضُّوا ، وَ للّهِ خَزَائِنُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَكِنَّ المُنَافِقِينَ لا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون/٧].

فلا يَصِحُّ (أَنفِقُوا على مَنْ عندَ رسولِ اللهِ إن ينفَضُّوا) ، أو (إن ينفضَّ مَن عندَ رسولِ اللهِ فأنفِقوا عليهم). فهذا خِطابُ المنافقين الذين أرادوا به ((لا تُنفِقُوا أموالَكُم علَى المؤمنينَ الفقراءِ الذين لازَمُوا رسولَ اللهِ

(78) فتح القدير ٥:٢١٦.

(79) مفردات ألفاظ القرآن ، الراغب الأصفهاني ٢:١٠٣.

(80) لسان العرب ، ابن منظور الإفريقي. مادة (عفف).

(81) أحكام القرآن ، ابن العربي ٦:٨٦.

(82) التفسير الوسيط ١:٣٠٧٨.

(83) وهو ما سنُفرِدُ له بحثًا مستقلاً – إن شاء اللهُ تعالى – يستوفي مواضعَ أنماطِه ، ودلالاتِه كلَّها زيادةً على ما جرى بيانُه من شواهد.

واجتَمعوا عندَه لنُصرته ، وإنفاذِ أمرِه ، وإجراءِ مقاصدِه حتَّى يَتفرَّقُوا عنه ، فلا يَتحكَّمَ علينا))[٨٤]. ويُمكِنُ أنْ يُقرأ المعنى بأنه (لا تُنفقوا على مَن عندَ رسولِ اللهِ كي ينفضُّوا ، أي يتفرَّقوا عنه). واللهُ أعلم.

٣- ﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ ، وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [يونس/١٠٩].

فلا يَصِحُّ (لا تتَّبِعْ ما يُوحَى إليكَ ، ولا تصبِرْ إن حكَمَ اللهُ) ، أو (إنْ يَحكُمِ اللهُ فلا تتَّبِعْ ما يُوحَى إليكَ ولا تَصبِرْ) ؛ لأنَّ أمرَ النبيِّ محمدٍ (صلى اللهُ عليه وآله وسلم) باتباعِ ما يُوحَى إليه ، وبالصبرِ يُعَدُّ لازمًا من لوازمِ النبوةِ الكريمةِ ، وتنفيذُه غيرُ مرهونٍ بعدمِ وقوعِ حُكْمِ اللهِ تعالى فيما يُستقبَلُ. فحُكمُ اللهِ جارٍ ، وللنبوةِ ثوابتُها ، وللنبيِّ صفاتُه. فلا تعليقَ هنا. ويُقرأُ من النصِّ (اتبِعْ ما يُوحَى إليكَ ، واصبِرْ إلى أنْ يَحكُمَ اللهُ ، وهو خيرُ الحاكمين). واللهُ أعلم.

٤- ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [يونس/١٠٩].

فلا يَصِحُّ (لا تعبُدْ ربَّكَ إنْ يأتِكَ / إنْ أتاكَ اليقينُ). فاليقينُ موجبٌ لأسمى صورِ العبادةِ ، وهو لا يتحققُ إلا بالعبادةِ الخالصةِ المتفاني صاحبُها في جنبِ الله تعالى. فكيف إذا كان المأمورُ بالعبادةِ هو النبيَّ محمدًا (صلى اللهُ عليه وآله وسلم) ؟! وهو سيدُ العابدين ، وعلمُ المتقين. فعن هذا النصِّ نقرأُ (واعبُدِ اللهَ كي يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ). واللهُ أعلم.

٥- ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف/٨٣].

فلا يَصِحُّ (لا تذرْهُم يَخوضوا ويَلعبوا إنْ لَّاقَوا يومَهم الذي يُوعَدون) ، أو (إنْ يُلاقوا يومَهم الذي يُوعَدون فلا تذرْهُم يَخوضوا ويَلعبوا). نعم هو أمرٌ للنبيِّ محمدٍ (صلى اللهُ عليه وآله وسلم) بالإعراضِ عن هؤلاءِ النَّهمين بحبِّ الدنيا ، وبما فيها من ملاذَّ زائلةٍ ، بالوعيدِ لهم. فـــ(هم في سَكَرِ الخوضِ ، واللعبِ الدنيويِّ إلى أنْ يُلاقُوا يومَ الحسابِ الذي وُعِدوا به). وعنه نقرأُ المعنى بأنه (فذرْهُم يَخوضُوا ويلعبُوا إلى أنْ يُلاقُوا يَومَهُمُ الذي يُوعَدون). واللهُ أعلم.

مما مرَّ بالعرْضِ التحليليِّ التوثيقيِّ في المبحثِ الثالثِ هذا تأكد لنا أنَّ مما ينتظِمُه (النفيُ وحتى) ، أو (الطلبُ وحتى) ما يَرِدُ وهو لا يدلُّ على التعليقِ الشرطيِّ الذي يتحققُ به الجوابُ المقدَّمُ بتحققِ الشرطِ المؤخر، كما هو بيِّنٌ في نصوصِ الأنماطِ المعروضِ لها في صُحُفِ هذا البحثِ وسنُفرِدُ – بمشيئةِ اللهِ تعالى وتوفيقِه – لهذا النظمِ غيرِ الشرطيِّ بحثًا جديدًا مستقلاً يستوفي أنماطَه ، ونصوصَه القرآنيةَ كافة

خلاصة: مما مرَّ – من شواهدَ ، ومن قراءةٍ ، ومن تحليلٍ – تحصَّل لنا أنَّ هذا الربطَ ، والارتباطَ معقودٌ بين تركيبَين لغويَّين دَلاليَّين هما (جوابٌ مقدَّمٌ) ، و(شرطٌ مؤخَّرٌ) في طرفَين متصلَين بنظمٍ أُسلوبيٍّ واحدٍ هو التعليقُ الشرطيُّ المبتني على (النفي وحتَّى) ، أو على (الطلب وحتَّى) ، وهو يكشِفُ لنا عن إعجازٍ لغويٍّ (تركيبيٍّ – معنويٍّ) يشتمِلُ عليه النظمُ القرآنيُّ ، لم يكُن – في حدودِ ما نعلمُه من اطلاعٍ على الدراساتِ اللغوية العامةِ ، واللغويةِ القرآنيةِ – قد عُرِفَ ، أو عُرِضَ له بما عرضنا نحن له في هذا البحثِ.

وإنَّ تلك الشواهدَ ودلالاتِها التحليليةَ قد أيدتها الآياتُ نفسُها التي وردت فيها الشواهدُ ، وأكدتها. فما يُقرأُ عنه دلاليًّا أنه ينطوي على تعليقٍ شرطيٍّ هو قِوامُ النظمِ ومعناه ، يُردَفُ بتركيبٍ شرطيٍّ صريحٍ يؤيدُ تلكَ القراءةَ ، ويؤكِّدُها. ولكن يبقى للأول الضمنيِّ منهما نظمُه الخاصُّ من سبقِ (الجواب) لـــ(الشرط) ، ووجوب تقديمِه عليه ، ومن وجودِ قرينتَين لفظيَّتَين لازمتَين فيه هما: (أداة النفي) ثم (حتَّى) ، أو (الطلب) ثم (حتَّى).

(84) الميزان في تفسير القرآن ١٩:١٥٥.

إنَّ هذا النظمَ الخاصَّ يُباينُ النظمَ الشرطيَّ الاعتياديَّ المعروفَ بتوافرِ (أداة الشرط) ، وقيامِه على ترتيبٍ اعتياديٍ للجملةِ الشرطيةِ من توالي (أداة الشرط ، فجملة الشرط ، فجملة الجواب) في نمطِه الاعتيادي. فالنظمُ الشرطيُّ الضمنيُّ – المعروضُ له في هذا البحثِ – له ترتيبُه الواحدُ الثابتُ الذي تحكمُه الدلالةُ المؤديةُ إلى المعنى المقصودِ من تقديمِ الجوابِ على الشرطِ ، وهو تقديمٌ يُفصِحُ عن عنايةٍ واهتمامٍ بالمقدَّمِ من الأركان ، وعن توكيدٍ لمضمونِ الكلامِ ، وله تركيبُه التلازميُّ الخاصُّ بأدواتِه المؤلفةِ من (النفي وحتَّى) ، أو من (الطلب وحتَّى) التي لا يُمكنُ ذكرُ جزءٍ منها من دونِ الآخرِ ، ولا يُكتَفَى بجزءٍ يفي عنِ الآخر ، أي لا يجوزُ حذفُ جزءٍ من أركانِه. فلا يجوزُ ترتيبُ نظمِه بخلافِ الوارد ؛ لأنَّ دلالةَ التعليقِ الشرطيِّ فيه متحققةٌ من نمطِ انتظامِ ألفاظِه ، وتراكيبِه ، ولا تتحققُ فيه إن تغيَّرَ هذا النمطُ. أما النظمُ الشرطيُّ الظاهريُّ (الاعتيادي) ؛ فله ترتيبُه المتنوعُ المتعددُ ، وله تراكيبُه وأدواتُه المتعددةُ ، وله صورُه الناشئةُ عن ذكرِ جزءٍ أو أجزاءَ مما يؤلِّفُه، وعنِ الاكتفاءِ عن جزءٍ أو أجزاءَ منه ، وله ائتلافُه مع الأساليبِ اللغويةِ الأخرى كالقسم.

إذًا يستقلُّ كلٌّ مِّن هذين التعبيرَين لأسلوبِ الشرطِ بما يخصُّ كلًّا منهما مما مرَّ العرْضُ له ، ولكنهما يتفقانِ بالدلالة على معنى واحد هو التعليقُ الشرطيُّ ، كما تحصَّل الاتفاقُ الدلاليُّ الواحدُ عنِ (النفي وإلا) على الحصرِ والتوكيد ، من مجموعِهما.

ولا يخضعُ التركيبُ الشرطيُّ الخاص من (النفي وحتَّى) ، أو من (الطلب وحتَّى) إلى الضوابطِ النحويةِ اللازمةِ في التركيبِ الشرطيِّ الظاهري المعروف بنظمه ، التي يرتبطُ بها طرفا التعليقِ بالأداةِ ، وما يحكمُ الطرفَين من جزمٍ ، أو سواهُ. إذ يكونُ الحكمُ النحويُّ لفعلِ الجوابِ المقدَّمِ في تركيبِ (حتَّى) محكومًا بموقعِه ، وبوظيفتِه ، وبدلالتِه ، بحسبِ هيأتِه التي يأتي بها ، أو بما يسبقُه من أدواتٍ تُحدِّدُ تلك الوظيفةَ النحويةَ. وكذلك الفعلُ المعلّقُ عليه بعد (حتَّى) فهو ملازمٌ للنصبِ بحكمِ الدلالةِ الزمنيةِ الاستقباليةِ التي تُفيدُها (حتَّى) نفسُها في هذا التركيب.

وبناءً على أنَّ محورَ البحثِ – هنا – هو (النفيُ وحتى) في واحدٍ من مبحثَيه الرئيسَين ، فإنَّ فعلَ الكينونةِ (مازال) وأخواتِه الدالةَ على (الاستمرارية) ، و(الدوام) لم تتناسبْ دراستُه – بالتحليل اللغويِّ الدلاليِّ الوافي لصورِ أنماطِه – وهذا المحورَ ؛ لأنَّ (ما) تفيدُ النفيَ ، و(زال) تُفيدُ النفيَ بمعناها أيضًا ، وصارا بالتركيبِ الدلاليِّ المتلازمِ بينهما يدلان على الإثبات ؛ لأنَّ (نفيَ النفيِ) يَصيرُ (إثباتًا). ولهذا التبايُنِ الدلاليِّ بينَ التركيبِ المصدَّرِ بـــ(النفي وحتى) – وهو نفيٌ لمضمونِ جملةِ الجوابِ خالصٌ متناغمٌ مع المعنى العامِ للتركيبِ بـــ(حتى) – قد أفردنا للنمطِ القائمِ على فعلِ الكينونةِ المراد به الاستمراريةُ ، وهو (مازال) وأخواتُها، بحثًا جديدًا مستقلاً ، سننشرُه للباحثينَ وللقرَّاءِ الكرام تحقيقًا للفائدة المتكاملة ، إن شاء اللهُ تعالى.

ولا يطَّردُ القولُ بشرطيةِ تركيبِ (النفي وحتَّى) ، أو (الطلب وحتَّى) في كلِّ النصوص التي تأتي بهذا النظمِ. إذ توجدُ مواردُ لنصوصٍ بهذا التركيبِ لم تقُم على التعليقِ الشرطيِّ أساسًا ، بل إنَّ منها ما يتنافَى ودلالةَ التعليقِ ، فهي مما ورد بحكمِ دلالةِ العلةِ ، أو بحكمِ دلالةِ الغائيةِ غيرِ الشرطية.

وفي ظلِّ الاستقصاءِ الإحصائيِّ – وهو ذو أثرٍ نافعٍ ماتعٍ في معطياتِ الدراساتِ العلميةِ – تبيَّن لنا أنَّ التعليقَ الشرطيَّ بتركيبِ (حتَّى) قد ورد في (٤٩) تسعةٍ وأربعين موضعًا في القرآنِ الكريمِ[٨٥]. كان أغلبُها تركيبُ التعليقِ الشرطيِّ بـــ(النفي وحتَّى) إذ ورد في (٢٧) سبعةٍ وعشرين موضعًا منها ، كان للجملةِ الفعليةِ المنفيةِ النسبةُ الأكبرُ منها ، فقد وردت في (٢٦) ستةٍ وعشرين موضعًا منها ، مقابلَ موضعٍ (واحدٍ) جاءتْ

(85) ليست منها مواضعُ أفعالِ الكينونة الدالةِ على الاستمرارية ، مثل (مازال وحيّ) ؛ لِما بيَّناه في المتنِ.

فيه الجملةُ المنفيةُ اسميةً. وقد استُعملتْ – في هذه المواضعِ – أدواتُ النفي: (لن) في (٨) ثمانيةِ مواضعَ ، وهي مختصةٌ بنفيِ الفعلِ المضارعِ ، و(لا) في (٦) ستةِ مواضعَ دخلت – فيها كلِّها – على الفعلِ المضارعِ ، و(ما) في (٨) ثمانيةِ مواضعَ ، دخلت في (٧) سبعةٍ منها على الفعلِ الماضي ، وفي موضعٍ (واحدٍ) على الفعلِ المضارعِ ، و(لم) في (٣) ثلاثةِ مواضعَ وهي مختصةٌ بنفيِ الفعلِ المضارعِ ، و(ليس) في موضعٍ (واحدٍ). و(ما) في موضعٍ (واحدٍ) فقط دخلت فيه على جملةٍ اسميةٍ. فكان الجوابُ المنفيُّ في هذا التركيبِ واردًا بالفعلِ المضارعِ في (١٩) تسعة عشرَ موضعًا ، مقابلَ وروده بالفعلِ الماضي في (٨) ثمانية مواضعَ ، منها جملةُ (ليس) الوحيدة.

أما تركيبُ التعليقِ الشرطيِّ بـــ(الطلب وحتَّى) في القرآن الكريم – ونسبتُه أقلُّ موازنةً بنسبةِ تركيبِ (النفي وحتَّى) – فقد ورد في (٢٢) اثنين وعشرين موضعًا. كان الجوابُ المقدَّمُ فيها واردًا بالنهي وأداتِه الرئيسةِ (لا) – المختصةِ بالفعلِ المضارعِ – في (١٣) ثلاثةَ عشرَ موضعًا منها ، وواردًا بأمرِ الفعلِ بصيغةِ (افْعَلْ) في (٨) ثمانيةِ مواضعَ ، وبصيغةِ (لِيَفْعَلْ) في (موضعٍ) واحدٍ منها.

ومما حصلَّه هذا البحثُ التصحيحُ اللازمُ لتسميةِ فعلِ الطلبِ (فعلَ الأمر) ؛ كونَها لا تتفقُ والدلالةَ المقصودةَ التي تُرادُ بها ، بحسبِ ما جرى العرْضُ له بدراسةِ (نظرة في التسمية) ، في موضوعِ الشرط بـــ(الطلب وحتَّى) ، في فِقرةِ (الضرب الآخر/ الأمر) ؛ فأقررنا – بموجبِ السندِ الدلاليِّ – أنَّ الصوابَ قائمٌ في التسميةِ (أمر الفِعْل) ، أوِ (الطلب) فقط.

مصادرُ البحثِ ومراجعُه

- **القرآن الكريم**

– أ –

أحكام القرآن ، أبو بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (ت٥٤٣ه) ، تح: محمد عبدالقادر عطا ، ط٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت/١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م.

أساس البلاغة ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـــ) ، قدَّم له د. محمود فهمي حجازي الرياض. (د.ت).

أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، د. قيس إسماعيل الأوسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل/١٩٨٨م.

أسرار البلاغة ، عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١ه) أو (٤٧٤هـــ) ، تح: هـــ.ريتر، استنبول/١٩٥٤م.

أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـــ)، تح: محمد بـــهجة البيطار ، مطبعة الترقي، دمشق/١٣٧٧هـــ – ١٩٥٧م.

الأسلوب: دراسة بلاغية تحليلية لأُصول الأساليب الأدبية ، د. أحمد الشايب ، ط ٨ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة/١٤١١ه- ١٩٩١م.

أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم ، صبحي عمر شو ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمَّان/٢٠٠٩م.

إسناد الفعل: دراسة في النحو العربي ، رسمية محمد المياح ، مطبعة دار البصري، بغداد/١٩٦٧م.

الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١ه) ، راجعة وقدم له: د. فايز ترحيني ، ط١، دار الكتاب العربي- بيروت/١٤٠٤هـــ- ١٩٨٤م.

الأصول في النحو، أبو بكر بن سهل السراج (ت ٣١٦هـ) ، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت/١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (١٣٩٣هـ) ، تح: هاني الحاج ، دار الفكر/١٤١٥ه-١٩٩٥م.

أمالي المرتضى: غرر الفوائد ودرر القلائد ، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت ٤٣٦هـ)، تح: محمد أبوالفضل ابراهيم ، ط١ ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة/١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

الأمثل في تفسير كتاب الله المُنزَل ، العلامة الفقيه المفسر ناصر مكارم الشيرازي ، ط١ ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت/ ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م.

أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، عبد الله بن عمر بن محمد المعروف بالقاضي البيضاوي (ت٦٨٥هـ) ، تح: عبدالقادر عرفات العشا حسونة ، دار الفكر ، بيروت/١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٤٠ه) ، تح: مازن المبارك ، مطبعة المدني ، مصر/١٣٧٨هـ- ١٩٥٩م.

- ب-

البحث الدلالي عند المفسرين ، د. زينب عبدالحسين السلطاني ، ط١ ، الدار المنهجية للنشر والتوزيع ، عمَّان/١٤٣٧ه-٢٠١٥م.

البحث النحوي عند الاصوليين ، د. مصطفى جمال الدين (ت١٩٩٦م) ، دار الرشيد للنشر، بغداد/١٩٨٠م.

البحر المحيط ، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) ، ط٢، دار إحياء التراث العربي ، بيروت/١٤١١هـ-١٩٩٠م.

البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (ت١٢٢٤هـ) ، تح: أحمد عبد الله القرشي رسلان ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت/١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ) ، تح: محمد أبوالفضل ابراهيم ، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت/١٣٩١ه - ١٩٧٢م.

البسيط في شرح الكافية ، ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الأستراباذي ، تح: حازم سليمان الحلي ، المكتبة الأدبية المختصة /١٤٢٧ه.

- ت -

التبيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ) ، تح: أحمد شوقي الأمين وأحمد حبيب قصير العاملي ، المطبعة العلمية ومطبعة النعمان ، النجف الأشرف/١٩٥٧م.

التحرير والتنوير ، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٩٧٣م) ، الدار التونسية للنشر ، تونس – ١٩٨٤م.

التراكيب اللغوية ، د. هادي نهر ، دار اليازوري العلمية للنر والتوزيع ، عمَّان/ ٢٠٠٤م.

تركيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة ، كريم حمزة حميدي (رسالة ماجستير مخطوطة) أشرف عليها الدكتور علي عبدالفتاح) ، جامعة بابل – كلية التربية/ ٢٠١٠م.

التسهيل لعلوم التنزيل ، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي أبو القاسم (ت٧٤١ه) ، ضبطه وصححه وخرَّج آياتِه: محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية ، بيروت/١٤١٥ه – ١٩٩٥م.

تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين ، د. صالح الظالمي ، ط٢ ، مكتبة المواهب ، النجف الأشرف/١٤٢٦ه.

التعريفات ، علي بن محمد الحسيني الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، تصحيح: أحمد سعد علي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر/١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م.

تفسير ابن أبي حاتم الرازي المسمى التفسير بالمأثور ، الإمام الحافظ أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧ه) ، تح: أسعد محمد الطيب ، المكتبة العصرية ، صيدا (د.ت).

تفسير غرائب القرآن و رغائب الفرقان ، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت٧٢٨ه) ، تح: الشيخ زكريا عميران ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت/١٤١٦ه- ١٩٩٦م.

التفسير الكبير المسمى (مفاتيح الغيب) ، الإمام فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) ، ط٢، دار الكتب العلمية ، طهران (د.ت).

تفسير كتاب الله العزيز ، هود بن محكم الهواري (ت في/ ق٣ه) ، تح: بالحاج بن سعيد شريفي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي/١٤١٠ه-١٩٩٠م.

التفسير الوسيط للقرآن الكريم ، محمد سيد طنطاوي (ت٢٠١٠م) ، ط١ ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الفجالة – القاهرة/١٩٩٨م.

التقسيم الصرفي للكلمة العربية ، ، د. صباح عباس السالم ، (وهو بحثٌ منشور) في مجلة الأُستاذ/ع٥ ، إصدار: جامعة بغداد ، مطبعة الأمة ، بغداد/١٩٩٠م.

التهذيب الوسيط في النحو ، ابن يعيش، سابق الدين محمد بن علي الصنعاني (ت١٢٨١هـ) ، تح: فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت/ ١٩٩١.

تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، عبدالرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ) ، تصحيح: د. عبد الرحمن بن معلا اللويحق ، ط٢ ، مكتبة دار السلام للنشر والتوزيع ، الرياض/١٤٢٢ه-٢٠٠٢م.

- ث -

الثورة الحسينية خصائص ومرتكزات ، إعداد مركز نون للتأليف والترجمة ، نشر جمعية المعارف الإسلامية الثقافية ، ط١ / ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- ج -

جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (٣١٠هـ) ، تح: محمود محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر (د.ت).

الجملة الخبرية في نهجِ البلاغة: دراسة نحوية ، د. علي عبدالفتاح محيي ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمَّان ومؤسسة دار الصادق الثقافية-بابل/١٤٣٣ه-٢٠١١م.

جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في نظرية النحو العالمي لتشومسكي ، د. مازن الوعر ، ط١ ، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان ودار نوبار-القاهرة/١٩٩٩م.

الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، أبو أوس إبراهيم الشمسان ، ط١ ، مطابع الدجوي ، عابدين/١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) ، تح: د. فخرالدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت/١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، عبدالرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت٨٧٥هـ) ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت (د.ت).

- ح -

الحدود في النحو ، علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ). مطبوع في كتابٍ بعنوان (رسائل في النحو واللغة) ، وقد ضم هذا الكتاب ثلاثة كتب هي:

أ- تمام فصيح الكلام ، لابن فارس (٣٩٥هـ).

ب- الحدود في النحو ، للرماني.

ت- منازل الحروف ، للرماني.

تح: مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني ، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، بغداد/١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.

- خ -

الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تح: محمد علي النجار (ت١٩٦٦م) ط٢ ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت/١٣٧٢هـ-١٩٥٢م.

- د -

دلائل الإعجاز في علم المعاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (٤٧١ أو ٤٧٤هـ) ، تح : د. محمد التنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت/١٩٩٥م.

دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية: دراسة نقدية للحذف والتقدير ، د. علي عبدالفتاح ، ط١ ، نشره مركز القرآن الكريم في ديوان الوقف الشيعي ، بغداد/٢٠١٠.

الدلالة في النحو العربي ، د. كريم حسين ناصح الخالدي ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، العدد الثامن / ١٩٩٧م.

- ز -

زبدة البيان في براهين أحكام القرآن ، المحقق أحمد بن محمد الأردبيلي (ت٩٩٣ه) ، تح: محمّد الباقر البهبودي ، المكتبة المرتضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة ، إيران/١٣٨١ه.

الزمن الصرفي والزمن النحوي في اللغة العربية ، د. فاضل مصطفى الساقي ، (وهو بحثٌ منشور) في مجلة الضاد ، ج٣ ، إصدار الهيأة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد/١٩٨٩م.

- ش -

شرح ديوان المتنبي ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري (ت٤٦٨هـ) ، برلين/ ١٨٦١م ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ، بغداد (قاسم محمد الرجب).

شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد ط١٠، مطبعة السعادة ، مصر/١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.

شرح كتاب الحدود في النحو ، عبدالله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت٩٧٢هـ) ، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري ، ط٢ ، مكتبة وهبة ، القاهرة/ ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

شرح المَفَصَّل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، تصحيح: جماعة من العلماء ، إدارة الطباعة المنيرية.

الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية ، عبدالسلام المسدي ، ومحمد الهادي الطرابلسي ، الدار العربية للكتاب ، تونس/١٩٨٥م.
الشرط في القرآن الكريم ، عبد العزيز على الصالح المعيبد ، (رسالة ماجستير مخطوطة بإشراف الدكتور على النجدي ناصف) ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم /١٣٦٩هـ.

- ط -

الطِّراز المتضمن لأسرارِ البلاغةِ وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم العلوي (٧٤٩ه) ، دار الكتب العلمية ، بيروت (د.ت).

- ع -

عقائد الإسلام من القرآن ، السيد مرتضى العسكري (ت١٤٢٨ه) ، إعداد مركز الأبحاث العقائدية.
العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) ، تح: د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي ، الجمهورية العراقية/١٩٨١م.

- ف -

فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ، الناشر: محفوظ العلي ، بيروت (د.ت).
فصول في بلاغة القرآن الكريم ، د. حميد آدم ثويني ، ط١ ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمَّان/١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.
فقه القرآن ، قطب الدين الراوندي (٥٧٣هـ) تح: أحمد الحسيني ، مكتبة آية الله المرعشي ، قم/١٤٠٥هـ.
الفعل: زمانه وأبنيته ، د. ابراهيم السامرائي ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت/١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر: دراسة لغوية في شعر السياب ونازك والبياتي ، د. مالك يوسف المطلبي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد/١٩٨١م.
في ظلال القرآن ، سيد قطب ، ط ٢٥ ، دار الشروق ، القاهرة/١٩٩٦م.
في النحو العربي: قواعد وتطبيق ، د. مهدي المخزومي ، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر/١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
في النحو العربي: نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، المكتبة العصرية ، بيروت/ ١٩٦٤م.
في النص القرآني وأساليب تعبيره ، د. زهير غازي زاهد ، ط١ ، دار صفاء- الأردن ، عمان ، ومؤسسة الصادق – العراق ، بابل/ ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

- ك -

الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت١٨٠ه) ، تح: د. عبدالسلام محمد هارون ، ط٣ ، مطبعة المدني ، مصر-١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ) ، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم ، تحقيق: د. علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبدالله الخالدي ، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني ، ط١ ، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت/١٩٩٦م.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم جار الله محمود ابن عمر الزمخشري الخوارزمي (٥٣٨هـ) ، شرحه وضبطه وراجعه: يوسف الحمادي ، دار مصر للطباعة (د.ت).
الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي أبو إسحاق (ت٤٢٧هـ) ، تح: الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي ، الناشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت/١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووزع فهارسه: د. عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، (د.ت).

- ل -

لباب التأويل في معالم التنزيل ، الحسين بن مسعود الفراء البغوي (٥١٦هـ) ، تح: خالد العك ومروان سوار ، ط٢ ، دار المعرفة ، بيروت/١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
لباب التأويل في معاني التنزيل ، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الصوفي المعروف بالخـازن (٧٢٥هـ) ، الناشر: محمد أمين دمج وشركاه ، بيروت (د.ت).
اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص عمر بن على بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت بعد٨٨٠ه) ، تح: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت/ ١٤١٩ه-١٩٩٨م.
لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ) ، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر/١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
اللغة العربية: معناها ومبناها ، د. تمام حسان (ت٢٠١١م) ، دار الثقافة ، الدار البيضاء (د.ت).
لغة القرآن: دراسة توثيقية فنية ، د. أحمد مختار عمر ، ط ٢ ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت / ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- م -

مجمع البيان في تفسير القرآن ، الفضل بن الحسن الطبرسي (٥٦٠هـ) ، تح: لجنة من العلماء والمحققين ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت/١٤١٥ه-١٩٩٥م.
مدخل إلى علم الأسلوب ، شكري محمد عياد ، ط٢ ، القاهرة / ١٤١٣ - ١٩٩٢م.
المرتجل ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (٥٦٧هـ) ، تح: علي حيدر ، دمشق/١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
المسائل العسكريات في النحو العربي ، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تح: د. علي جابر المنصوري ، ط٢ ، مطبعة الجامعة- بغداد/١٩٨٢م.
معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، الناشر شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة/١٩٩٠م.
معجم القواعد العربية ، الشيخ عبدالغني الدقر/ مكتبة مشكاة الإسلامية /١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
معطيات التوكيد الدلالية: دراسة تحليلية في سورة يوسف (عليه السلام) ، د. علي عبدالفتاح الحاج فرهود ، ط١ ، دار الأيام-عمَّان ، ودار الرياحين-بابل/ ٢٠١٥.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الانصاري (ت٧٦١ه) ، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط٢ ، دار الفكر ، بيروت/١٩٦٩م.
المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ) ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد (ت ٦٢٠هـ) ، ط ١ ، الناشر: دار الفكر - بيروت /١٤٠٥هـ.

مفردات ألفاظ القرآن ، العلامة الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢ه) ، تح: صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق (د.ت).

المفصَّل في علم العربية ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) ، اعتناء: محمد بدر الدين النعساني ، ط٢ ، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة ، بيروت/١٣٢٣هـ.

المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تح: د. كاظم بحر المرجان ، المطبعة الوطنية ، عمان/١٩٨٢م.

المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت/ ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

الميزان في تفسير القرآن ، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي (١٩٨١م) ، ط١ ، صححه وأشرف على طباعته: الشيخ حسين الأعلمي ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت/١٩٩٧م.

- ن -

نحو المعاني ، د.أحمد عبدالستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد/١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، د. عباس حسن (ت١٩٧٧م) ، ط٢ ، مطبعة دار المعارف ، مصر/١٩٦٤م.

نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، د. مصطفى حميدة ، ط١ ، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان ، دار نوبار للطباعة ، القاهرة/١٩٩٧م.

النكت والعيون تفسير الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي (ت٤٥٠ه) ، تح: السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت (د.ت).

نور الأفهام في علم الكلام ، السيد حسن الحسيني اللواساني ، تح: السيد إبراهيم اللواساني ، ط١ ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة/١٤٢٥ه.ق.

- و -

الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، علي بن أحمد الواحدي (٤٦٨هـ) تح: صفوان عدنان داوودي ، ط١ ، دار القلم ، بيروت/١٤١٥هـ.

الوساطة بين المتنبي وخصومه ، علي بن عبدالعزيز الجرجاني ، تحقيق وشرح: محمد أبوالفضل ابراهيم وعلي البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، (د.ت).